الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي وأثره على تعزيز أبعاد التنمية المستدامة (دراسة على عينة من المصارف السودانية – ولاية الخرطوم)

The role of financial inclusion for banKs in promoting the dimensions of sustainable development (A study on a sample of Sudanese banKs - Khartoum State

إعـــــــداد:

د. صالح حسب الرسول البدوي

أستاذ المحاسبة المساعد ، كلية العلوم الادارية جامعة أم درمان الاسلامية

معلومات التواصل

salihhbt@gmail.com

د.غسان أحمد الأمين أحمد

أستاذ المحاسبة المساعد ، كلية العلوم الادارية جامعة أم درمان الاسلامية

معلومات التواصل

Gassan2010hotmail@gmail.com

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

المستلخص

تهدف هذه الدراسة للتعرف على دور الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي في تحقيق ابعاد للتنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وكذلك التعرف على الصعوبات التي توا جه المصارف محل الدراسة في تحقيق الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي في تعزيز ابعاد التنمية المستدامة ، وأثر بعض خصائص المصارف مثل رأس المال ونوع المصرف وعدد الفروع على عملية الشمول المالي ، والأهداف التي تسعى المصارف لتحقيقها من خلال تطبيق الشمول المالي.

إستخدمت الدراسة منهجاً يجمع ما بين الإستقراء والإستنباط والمنهج الوصفي لدراسة إشكالية الدراسة والإجابة عن التساؤلات مشكلة البحث وتطبيقه وإستخدمت الإسبتانة كأداة لجمع البيانات، حيث تكون مجتمع الدراسة من العاملين بفروع الرئاسة باربعة بنوك بولاية الخرطوم. وإستخدمت العينة العشوائية البسيطة التي تكونت من (45) إستبانة تم توزيعها واسترداد (45) منها.

بينت النتائج وجود ضعف المصارف عن الافصاح المحاسبي لمؤشرات الشمول المالي اللازمة تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، و قلة الجهود المبذولة من البنوك في نشر الوعي حول مؤشرات الشمول المالي لتعزيز ابعاد التنمية المستدامة .

- الكلمات المفتاحية : الإفصاح المحاسبي ، الشمول المالي ، التنمية المستدامة ، أبعاد التنمية المستدامة

ABSTRACT:

This study aims to identify the role of Accounting discluere financial inclusion in achieving the economic dimension of sustainable development, and to identify the difficulties that face the banks under study in achieving financial inclusion in promoting the dimensions of sustainable development, and the impact of some characteristics of banks such as capital, bank type and num-

ber of branches on the process of financial inclusion, And the objectives that banks seek to achieve through the application of financial inclusion.

The study used an approach that combines induction, deduction and descriptive approach to study the problem of the study and answering questions and its application. (45) a questionnaire was distributed(in the central branches) and (45) were retrieved.

the results showed the weak role of banks about the Accounting discluere financial inclusion in promoting the dimensions of sustainable development, and the lack of efforts made by banks in spreading awareness about sustainable development.

Keywords: Financial inclusion, sustainable development, dimensions of sustainable development

المقدمة

لقد أصبح الاهتمام بابعاد التنمية المستدامة متزايدا منذ بداية الالفية الثالثة، وفي إطار تعاظم الجهد علي مستوي المنظمات الدولية ، فقد اصبح من الأهمية علي المؤسسات المختلفة أن تكون لها ممارسة موجهة للمساهمة في تحقيق الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمو المالي التي تخدم أبعاد التنمية المستدامة بحلول العام 2030م. يعد القطاع المصرفي من أهم المكونات التي يقع عليها عبئا كبيرا في توجيه الموارد ومؤشرات الاداء المالي لتعزيز المساهمة في أبعاد التنمية المستدامة من المنظور الاقتصادي والبيئي والإجتماعي من خلال تعزيز الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي لما لها من دور فعال في هذا الجانب . وفي الاونة الاخير برز الاهتمام بتحقيق الشمول المالي بمؤشراته المختلفة كأحد اليات مؤسسات القطاع المصرفي لتعزيز تطبيق وتكامل سياسة الإنتشار الكبير للمصارف لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الآبعاد الإقتصادية والبيئية والإجتماعية.

ومما تجدر الاشارة اليه ان هذا الاتجاه يدعم مسار الافصاح غير المالي الذي يع في دائرة الافصاح الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لدي المؤسسات المالية.

الإطار المنهجي للدراسة:

١,١ إشكالية الدراسة

ان الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف يسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الإقتصادي والبعد البيئي والإجتماعي حسب موجهات الخطة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 2015م. هذا مع ضرورة مشاركة الجميع أفرادا ومؤسسات للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة ، وتتمثل مشكلة البحث في إن غياب الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف له إنعكاسات سالبة علي مؤشر التركيز المصرفي وبالتالي عدم وصول الخدمات المصرفية لكافة شرائح المجتمع علاوة علي أبعاد التنمية المستدامة. ويمكن إبراز وبيان جوانب مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

- ما هو أثر الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف في تعزيز ابعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الإداء الإقتصادي ؟
- هل هناك علاقة بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف بتعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الإداء البيئي ؟
- ما هو مستوي إرتباط الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف بتعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الإجتماعي ؟

أهداف الدراسة :

- تسعي هذا الدراسة الي بيان جوانب تأثير وعلاقة الإرتباط بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف و التنمية المستدامة من خلال الأهداف الاتية :

- بيان أثر الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي في المصارف على التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الإقتصادي.
- دراسة علاقة الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي في المصارف بالتنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء البيئي.
- دراسة مستوي إرتباط الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي في المصارف بالتنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الإجتماعي.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في التعرف علي إتجاهات العلاقة والتاثيرات المتوقعة الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف على أبعاد التنمية المستدامة من خلال الإنتشار الكبير في جوانب التمويل والإستثمار والخدمات المصرفية المتاحة للجميع خدمة للابعاد الإقتصادية والبيئية والاجتماعية. هذا بالاضافة الي ان الاهتمام بالافصاح المحاسبي لجوانب الشمول المالي يخدم الاهداف الاجتماعية من خلال تعزيز المشاركة في الفرص المتاحة للتنمية المستدتمة وتوسبع قاعدة التمويل والخدمات المصرفية.

3.1 فرضيات الدراسة

تقوم هذا الدراسة علي إختبار العلاقة بين المتغيرات في الفرضيات التالية:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف علي تعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الأقتصادي.

- هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء البيئي.

- هناك إرتباط ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول

المالي للمصارف وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الأجتماعي.

4.1 منهجية الدراسة

إعتمد الباحثان علي المنهج الإستقرائي في الدراسة من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث ، والمجلات المتخصصة من مواقع الإنترنت ، والإصدارات ومن معايير المحاسبة المالية والبحوث العلمية والرسائل العملية المتعلقة الافصاح المحاسبي و الشمول المالي وابعاد التنمية المستدامة، وإستخدم (الباحثان) منهجياً جمع بين المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي بهدف دراسة وتحليل مشكلة الدراسة و الإجابة على تساؤلات الدراسة .

5.1 حدود الدراسة

- الحدود الزمانية: العام2020

- الحدود المكانية: عينة من فروع الرئاسة بالمصارف العاملة بولاية الخرطوم (فروع الرئاسة).

- الحدود البشرية : عنية من الموظفين بالفرع الرئيسئ للمصارف الاربعة العاملة بولاية الخرطوم .

- الحدود الموضوعية: تمثل الحدود الموضوعية للدراسة في اختبار علاقة الارتياط بين الافصاح المحاسبي ومؤشرات الشمول المالي للمصارف السودانية والتنمية المستدامة من خلال مؤشرات الادلء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

6.1: تنظيم وخطة الدراسة

يتكون التنظيم وخطة الدراسة من الاطار المنهجي والدراسات السابقة ، الاطار النظري ، الدراسة الميدانية والخاتمة. يتناول الاطار النظري النقاط التالية:

- ومفهوم وأهداف وأنواع الإفصاح المحاسبي.
- مفهوم وأهداف الشمول المالي.
- مؤشرات ومقاييس وأبعاد الشمول المالي.
- مقومات ومعوقات الشمول المالي.
- مفهوم وأهداف التنمية المستدامة.
- البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة.
- البعد البيئي للتنمية المستدامة.
- البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة.

هذا مع الاشارة الي إن الدراسة الميدانية تطبق علي عينة من المصارف بولاية الخرطوم لتوفير البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات، أما الخاتمة فتشتمل علي النتائج والتوصيات.

7.1: نموذج الدراسة

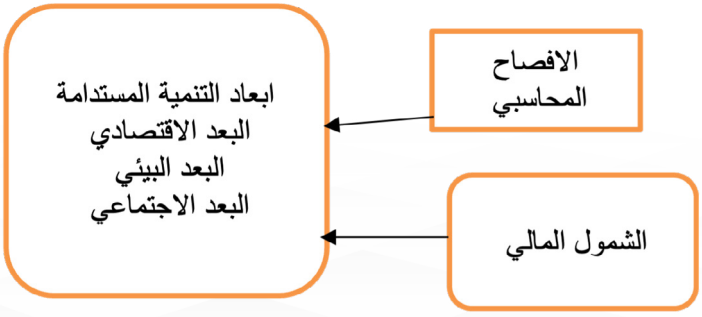

اعداد الباحثان

2. الدراسات السابقة :

دراسة (بشار، زهراء)2018

تمحورت مشكلة الدراسة الأساسية وفقا لما تقدم بالإجابة على التساؤلات التالية، ما هو مستوى الشمول المالي في البلدان العربية ؟ وما هو طبيعة وآلية وحجم التأثير الذي يمكن أن يمارسه مؤشر الشمول المالي في الإستقرار المالي في البلدان العربية ،أكدت النتائج على غياب التأثير سواء الإيجابي منه أو السلبي لمؤشرات الشمول المالي

في مؤشر الإستقرار المالي في البلدان العربية عينة الدراسة يعود تفسير غياب هذا التأثير في البلدان العربية أساسا إلى الضعف الشديد الذي تعاني منه هذه البلدان في درجة الشمول المالي ،

دراسة صورية ، السعيد (2018)

هدف الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، أهميته أهدافه ودوره في التنمية، حيث مع التطور الهائل التكنولوجيا، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وادارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها ، وقد توصلت هذه الدراسة الى ان الشمول المالي يوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستديمة ومسؤولة. (لخضر، 2018، الصفحات 129-104)

دراسة Sanderson Abel,and other (2018)

تهدف الدراسة الحالية إلى تقييم محددات الشمول المالي في زيمبابوي. أثبتت الدراسة أن العمر ، والتعليم ، ومحو الأمية المالية ، والدخل ، ويرتبط اتصال الإنترنت ارتباطًا إيجابيًا بالشمول المالي. من ناحية أخرى الوثائق المطلوبة لفتح الحسابات المصرفية والمسافة

إلى أقرب نقطة وصول مرتبطة بشكل سلبي بالشمول المالي، وتوصي الدراسة الحكومة بوضع السياسات التي تشجيع مقدمي الخدمات المالية على إقامة عملياتهم بشكل أقرب إلى الناس أو التأكد من تبنيهم التقنيات التي تضمن تقديم الخدمات المالية أكثر سهولة مثل الخدمات المصرفية عبر الوكالة والجوال. لذلك يجب على الحكومة تشجيع استخدام حسابات «اعرف عميلك» لتسهيل عملية التوثيق

المتطلبات دون المساس بإطار عمل مكافحة غسيل الأموال الذي يمكن أن يزعزع استقرار النظام المالي. (Sanderson Abel, 2018, pp. 1-9)

دراسة (النقيرة ، نور الدين)2019

تسعى الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك العملاء لأبعاد الشمول المالى، ودورها فى تعزيز مستوى الثقة فيما تقدمه البنوك من خدمات مصرفية، بالتطبيق على عينة إعتراضية قوامها 1200مفردة ، وتوصل البحث إلى أن هناك اختلاف فى مستوى إدراك العملاء لكل من أبعاد الشمول المالى ومستوى الثقة، كما تبين وجود علاقة معنوية بين أبعاد الشمول المالى ومستوى ثقة العملاء فى الخدمات المصرفية. (الدين، 2019، الصفحات 429-502)

دراسة ايمن واخرون(2019)

هدفت هذا الدراسة قياس تطور مؤشرات التنمية ا›قتصادية فى الصين، ودراسة تأثير تطور الشمول المالى علي النمو الإقتصادى فى الصين، تقوم الدراسة على فرضية رئيسية وهي أنه يوجد تأثير لتطبيق الشمول المالي على النمو الإقتصادى فى الصين، واعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة من خلال البنك الدولى ومواقع البيانات الخاصة بالصين بالإضافة إلى التقارير والدراسات المنشورة المرتبطة بموضوع الدراسة، كما اعتمدت الدراسة على عدد من الأساليب الإحصائية لتحقيق أهدافها وهذة الأساليب منها الإنحدار الخطى البسيط، والإنحدار الخطى المتعدد، الإنحدار التدريجى المتعدد الصاعد، معدل النمو السنوي، أهما النتائج التى توصل إليها البحث بالنسبة لمؤشرات التنمية الإقتصادية فى الصين اتضح عدم الإستقرار فى الناتج المحلى الإجمالى، الدخل القومى، تكوين راس المال، إجمالى الإنفاق الوطنى، جمالي الإحتياطى، الإستثمار الأجنبى المباشر، سعر الفائدة على الودائع ، سعر فائدة الإقراض ، سعر الفائدة الحقيقى ، القوى العاملة،، واردات السلع والخدمات ، وصادرات السلع والخدمات، صافى التجارة فى السلع فى الصين خلال الفترة من 2014-1990م . (يوسف، 2018، الصفحات 889-908)

دراسة (عبد الرزاق واخرون)2020

هدفت الدراسة إلى بيان أثر مؤشرات الإشتمال المالي على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وقد إستخدم الباحثان المنهج التطبيقي من خلال الإعتماد على البيانات المنشورة من قبل البنك المركزي الأردني والبنك الدولي، والبنوك التجارية الأردنية والخاصة بمؤشرات الإشتمال المالي، وبإستخدام تحليل الإنحدار البسيط للربط بين المتغيرات المتمثلة في مؤشرات الاشتمال المالي والعائد على الموجودات في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، هو أن هنالك أثر ذو دلالة إحصائية وعلاقة طردية وبدرجات مختلفة بين مؤشرات الإشتمال المالي المختارة في هذه الدراسة، والمتمثلة في (المدفوعات، والخدمات الماليةالرقمية، وتمويل الشركات، والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، والمدفوعات والتحويلات والحوالات، والوصول المالي، وحماية المستهلك المالي وبناء القدرات المالية،) والعائد للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وبالاعتماد على النتائج التي تم التوصل إليها يوصي القائمون على الدراسة بضرورة قيام المؤسسات المالية الأردنية بصياغة استراتيجيات مستقبلية (واخرون, عبد الرزاق الشحادة ،;، 2020، الصفحات 17-1)

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحثان سالفة الذكر في أنها ركزت علي تحليل العلاقة بين الافصاح المحاسبي لمؤشرات الشمول المالي كمتغير مستقل من جانب وتغزيز ابعاد التنمية المستدامة من جانب اخر كمتغير تابع مع الاخذ في الاعتبار مؤشرات الاداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي.

دراسة (دعاء محمد)2024م

تناولت الدراسة دور الافصاح عن مؤشرات الشمول المالي في تحسين الاداء المالي للبنوك كدراسة نظرية بالتطبيق علي مصر.حيث يعتبر الشمول المالي من الاتجاهات الحديثة التي نالت الاهثمام نظراً للاهمية الاقتصادية التيتهود من وراء سياسات الشمول المالي او الخدمات المالية التي يتم تقديمها من خلال التحول المالي لدعم قاعدة الودائع وتحسين مرونة التمويل من منطلق قاعدة عريضة لمنافذ الخدمات المصرفية الشاملة.

هدفت الدراسة بشكل رئيس الي البحث في دور الافصاح عن مؤشرات الشمول المالي في الاداء المالي للبنوك. هذا بالاضافة الي اهداف فرعية تتمثل في دراسة دور الافصاح عنمؤشر العمق في الاداء المالي للبنوك. وكذلك دراسة دور الافصاح عن الاتاحة المالية في الاداء المالي للبنوك. وعلاوة علي الهدف الفرعي الذي يتمثل في دراسة الاستخدام المالي من منظور الاداء المالي للبنوك لخدمة الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

توصلت الدراسة الي عدد من النتائج ترتبط بالتأكيد علي دور الشمول المالي في تقديم خدمات ومنتجات مالية وغير مالية الي كافة افراد المجتمع . كذلك ان الشمول المالي يعمل علي اتاحة الخدمات المصرفية ومن ثم المساعدة في تجسين انكتنية كسب

المزيد من الدخل وبالتالي تخفيض معدلات الفقر. ومن جانب اخر فقد اصبح هناك اهتماماً متزايداً من المؤسسات المالية والبنوك بصفة خاصة بالافصاح عن مؤشرات الشمول المالي تطبيقاً للشفافية والمصداقية.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحثان في انها ركزت علي ابراز العلاقة من منظور إحصائي بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي وابعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بمؤسسات القطاع المصرفي.

الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

أن منفعة فاعلية التقارير والقوائم المالية المنشورة وملحقاتها لا تحقق إلا إذا كانت هذه التقارير والقوائم المالية المنشورة وملحقاتها على درجة عالية من الإفصاح والشفافية حتى تحقق الهدف منها ، أن أهمية الإفصاح المحاسبي لا تنحصر في وجوده في التقارير والقوائم بل بنوعية المعلومات والبيانات المفصح عنها ودرجة المصداقية فيها ، لأنه قد يمكن الإفصاح معلومات وبيانات بصورة أكثر من الدرجة المطلوبة ، وبالتالي يؤدى ذلك إلى درجة من الغموض والتضليل في التقارير والقوائم المالية .

مفهوم الإفصاح المحاسبي:

الإفصاح لغة هو البيان أى أفصح الصبح أى بان وظهر ، و ذلك يدل على أن الإفصاح عند العرب هو الظهور والبيان والوضرح .

الإفصاح فى المحاسبة (الإفصاح المحاسبى) نجد فى المعيار البريطانى SSAP 2 الإفصاح عن السياسات المحاسبية(Disclosure Of Accounting Polictes) الصادر فى نوفمبر 19971م كانت التوصية بالإفصاح عن الأسس المحاسبية المستخدمة فى الترحيل الى المبلغ المنسوب للبنود الهامة معتمداً على تقديرات القيمة او تتقديرات الوقائع المستقبلية (حماد، 2003، صفحة 62) عرفت الجمعية المحاسبين بولاية نيويورك

NYSSCPA الإفصاح بأنه عملية إظهار وكشف المعلومات المحاسبية حتى يمكن فهم محتوى القوائم المالية وفى مجال البورصات فإن الإفصاح يعنى نشر البيانات والمعلومات المتعلقة بالشركات وإتاحتها لكل المتعاملين فى وقت واحد (صبيحى، 2002م، صفحة 9)

أنواع الإفصاح المحاسبي

هنالك العديد من أنواع الإفصاح بتعدد الكتاب والباحثين ، وأن كان هذا التعدد لا يظهر أى تعارض فى الإفصاح المحاسبى ، من الصعوبات التى تواجه المراجع الخارجى عند تحديد مستوى الافصاح المحاسبي ، المطلوب تعدد المصطلحات التى تستخدم فى هذا المجال لوصف مستويات الافصاح المحاسبي من بين هذه المصطلحات الافصاح الكامل والافصاح الكافى والافصاح العادل أورد أحد الكتاب أنواع الإفصاح بقوله (تناول الأدب المحاسبى ثلاثة أنواع للإفصاح هى :- (صبيحى، 2002م، صفحة 14)

الإفصاح الكامل : وهو يعنى إظهار كل شئ وكافة التفاصيل سواء كانت هامة او غير هامة .

الإفصاح العادل: بمعنى العرض العادل للبيانات لكى تكون واضحة ومفهومة .

الإفصاح الكافي : بمعنى توفير حد أدنى من المعلومات فى ضوء المعايير المهنية وظروف المنشأة والأهمية النسبية بما يجعل القوائم المالية مكتملة ومستوفاه وكافية لان تكون غير مضللة

3.3 طرق الإفصاح

يأخذ الإفصاح عدة أشكال أقواها إدخال المعلومة فى القوائم المالية كما يعد التبويب داخل القوائم المالية أحد الأشكال العامة للإفصاح ، ويتم تقديم كم كبير من المعلومات مرتبطة بالقوائم المالية ، ولكنها خارج القائمة ، وهذه المعلومات تصنف كملاحظات للقوائم الماليةوتشتمل معلومات رقمية ونصوص تمد مستخدمى القوائم المالية بالامور التى ظهرت ملخصة فى القوائم أو استبعدت منها كلياً (حماد،

دليل المستثمر الى بورصة الأوراق المالية، 2005، صفحة 56)يوجد العديد من الوسائل المستخدمة فى الإفصاح المحاسبى ، نجد أن إستخدام الوسيلة يحكمة طبيعة المعلومات وأهميتها النسبية وهي على النحو الأتى :

- الملاحظات والإيضاحات
- القوائم الإضافية والجداول الملحقة
- القوائم الإضافية والجداول الملحقة
- القوائم المالية المنشورة ذلك بشكلها الوارد في قانون الشركات والمعايير المحاسبية الدولية وقانون سوق الخرطوم للأوراق المالية .
- المعلومات والإيضاحات بين الإقواس
- تقرير مجلس الإدارة
- تقرير المراجع الخارجى.

4. الإطار النظري للشمول المالي

1.4 مفهوم وتعريف الشمول المالي

لبيان مفهوم وتعريف الشمول المالي من المنظور المهني يمكن استعراض جانب من الادبيات التي تبين ذلك. (يمكن إرجاع فكرة الشمول المالي إلى بداية القرن التاسع عشر عندما قامت الحركة التعاونية عام 1904 ضد الوكالات غير المؤسسية في صورة مقرضي المال الذين كانوا يتقاضون فوائد باهظة من الفلاحين الفقراء والناس المستبعدة من المصدر الرسمي للخدمات المصرفية كانت خسارة الأموال والممتلكات للأموال المحلية المقرضين. لإخراج نظام مالي شامل ، وسد الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في تسهيل الخدمات المصرفية).، إكتسب مفهوم الشمول المالي زخماً في محاولة للتركيز على المناطق الريفية ، قام بنك الإحتياطي الهندي بتحرير معايير ترخيص الفروع في عام 1965 و في وقت لاحق تم تأميم 14 بنكًا تجاريًا رئيسيًا في البلاد

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
ium.usa.online@gmail.com www.ium.edu.so
+ 90 5528004880 http://ium.usa.online
المركز الرئيسي IUM الجامعة الإسلامية بمنيسوتا Islamic University of Minnesota

في عام 1969 وبنك رائد تم تقديم المخططات ، وقد ساعد هذا إلى حد ما في فتح عدد من الفروع في كل مكان البلد الذي يحاول تقليل الإقصاء الجغرافي الذي يحرم الناس من الخدمات المصرفية الأساسية خدمات ، على الرغم من هذه التدابير ، لا يزال عدد كبير من السكان خارج النطاق الرسمي النظام المالي ومشكلة الوصول والاستخدام لا تزال موجودة بين جزء كبير من السكان التي تحتاج إلى عناية خاصة. لقد أثبتت الدراسات أن عدم الإدماج أو بالأحرى يتسبب الاستبعاد من النظام المالي الرسمي في خسارة 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي (Singh & Roy, 2015, p. 13) ، يتبين للباحثين أن مفهوم الشمول المالي يرتبط بخدمات المؤسسات المصرفية التي ينبغي أن تكون متاحة لمنشات الأعمال والعملاء من غير أعباء ترتبط بالجهد وتحمل لتكاليف وإلتزامات مالية كبيرة و يمكن تعريف الشمول المالي من منظور الممارسة المهنية من خلال إستعراض التعريفات التالية:

- هو تقديم الخدمات المالية للعملاء التجاريين والأفراد مستثناة من النظام بتكلفة ميسورة ومتاحة لهم بسهولة، الأمور المالية يتم تسليم الخدمات بشكل أساسي من قبل البنوك إلى جانب المؤسسات المالية الأخرى مكتب البريد ، شركات التأمين والوسطاء وصناديق الإستثمار وغيرها المعروفة مجتمعة باسم القطاع المالي (Singh & Roy, 2015, p. 15)
- العمل علي تمكين فئات المجتمع من إستخدام تلك الخدمات (جانب الطلب.(تقديم الخدمات المالية بجودة مناسبة وبأسعار معقولة ، ذلك من خلال القنوات المالية الرسمية (المصري، صفحة 1) . يجب أن تفهم على أنها عملية من وجود مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الرسمية، بسعر عادل ، في المكان المناسب ، بالشكل والوقت المطلوبين ، وبدون ذلك عدم المساواة لجميع عوامل الاقتصاد ، وخاصة بالنسبة للفئات المعرضة للخطر ، مثل القطاعات غير المحمية والأسر ذات الدخل المنخفض. (Abanto, 2020, p. 92).

- يشير الشمول المالي على نطاق واسع إلى درجة وصول الأسر والشركات ، على وجه الخصوص الأسر الفقيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) ، إلى الخدمات المالية. ومع ذلك هناك اختلافات مهمة في إستخدام المصطلح والفروق الدقيقة. تعريف البنك الدولي الشمول المالي هو «نسبة الأفراد والشركات التي تستخدم الخدمات المالية (Yoshino & Morgan, 2016, p. 3) .
- عرفه البنك الدولي في تقريره الصادر عام 2014م تحت عنوان تقرير التنمية المالية العالمي علي أنه نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية (Yoshino & Morgan, 2016, p. 6)
- الشمول المالي يتجاوز عدد الحسابات المفتوحة في المؤسسات المالية ، يعني الإدماج المالي الوصول إلى مجموعة كاملة من جودة الخدمات المالية ، وضمان العملاء إمتلاك القدرة المالية والتأكد من ذلك يتم تقديم خدمات متنوعة وتنافسية من أجل تحقيق الشمول المالي ، يجب أن تكون الأدوات والتقنيات الجديدة سهلة المنال و مفيد للعملاء وربطهم بـ مجموعة أوسع من الخدمات (Microscope, 2018, p. 7)

يرى الباحثان أن تطورت تعريفات وقياسات الشمول المالي من تصنيف الأفراد والشركات وفقًا لتقسيم ثنائي التفرع سواء أكان متضمنًا أم لا ، للعرض الشمول المالي متعدد الأبعاد ، بهدف تحديد مفهوم أكثر اكتمالًا لـ الشمول المالي ، وافقت مجموعة عمل بيانات الشمول المالي التابعة للتحالف من أجل الشمول المالي على ثلاثة أبعاد رئيسية للشمول المالي توفر الأساس لجمع البيانات هي: الوصول والإستخدام والجودة (AFDB, 2013, p. 32) . وتعريف وقياس الإستخدام والجودة بالإضافة إلى الوصول البسيط سيكون مفيد جدا للأغراض التحليلية ، هذه الأبعاد الثلاثة للشمول المالي ، التي يمكن تصنيف المؤشرات إليها دون تقييد ، هم ببساطة يقدمون إطار عمل لتوجيه صانعي السياسات في تطوير إستراتيجية قياس قوية بما فيه الكفاية تعكس الطبيعة متعددة الأبعاد للشمول المالي ، في هذا الإطار عند تحديد أولويات القياس هناك

عدد من البلدان الآن جمع المعلومات بالتسلسل ، وتقييم الوصول أولًا ، والإستخدام ثانيًا ، وفحص الجودة الثالث. هذا غالبًا لأنه في معظم البلدان تكون البيانات المتعلقة بمستوى تقديم الخدمة أكثر الحصول عليها بسهولة من بيانات الإ ستخدام والجودة ، العديد من البلدان الآن في المستوى من جمع معظم بيانات الوصول وبعض بيانات الإستخدام.. (AFDB, 2013, p. 33)

يرى الباحثان أن الشمول المالي هو تقديم الخدمات المالية للعملاء و جميع الأفراد في المجتمع بتكلفة ميسورة ومتاحة لهم بسهولة، الأمور المالية يتم تسليم الخدمات بشكل أساسي من قبل البنوك و المؤسسات المالية الأخري ، إعتماد علي الأبعاد الثلاثة .

2.4 أهمية ومنافع الشمول المال :- يمكن للباحثان ايضاح أهمية ومنافع الشمول المالي علي النحو التالي :

1.2.4 المنافع الإئتمانية :- تكشف مجموعة متزايدة من البحوث أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي لاسيما من إستخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة ، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية. ورغم تفاوت الشواهد الى حد ما، فإنه حتى الدراسات التي لم تتوصل إلى نتائج إيجابية تشير غالباً إلى إمكانية تحقيق نتائج أفضل من خلال إيلاء اهتمام كبير للاحتياجات المحلية. (الدولي، 2017، صفحة 12).

2.2.4 تحقيق الأستقرار المالي والنمو الإقتصادي :- أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والإستقرار المالي والنمو الإقتصادي (مثال: إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة يعمل على دعم النمو الإقتصادي.
من شأن سد فجوة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أن يساعد على زيادة النمو الإقتصادي السنوي في بعض بلدان وذلك من خلال تقديم الأدلة على المكاسب المتحققة من الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتحديد.

وتشير البيانات على المستوى الإقتصادي الكلي في مختلف البلدان إلى أن سد فجوة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية يمكن أن يتسبب في زيادة النمو بمتوسط قدره 0.3نقطة مئوية سنويا ، وتشير تقديرات المكاسب المحتملة في توظيف العمالة وإنتاجية القوى العاملة على أساس البيانات المستمدة على مستوى الشركات والمقترنة بحسابات محاسبة النمو إلى إحتمال تحقيق مكاسب زيادة نمو إجمالي الناتج المحلي .

3.2.4 النمو الإجتماعي :- يؤثر الشمول المالي على الجانب الإجتماعي من حيث الإهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل مع إيلاء إهتمام خاص للمرأة، والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. تحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى ا لمعيشة .توفير الخدمات المالية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل التكاليف (مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول . (المصري، صفحة 2). هناك العديد من الحجج المؤيدة لزيادة الشمول المالي الأسر الفقيرة هي في كثير من الأحيان شديدة القيود النقدية ، الجزء الأكبر من المعاملات يمكن أن ينطوي على حمل مبالغ نقدية كبيرة ، ربما لمسافات طويلة ، مما يثير قضايا سلامة ، وجدت العديد من الدراسات أن العائد الهامشي لرأس المال في الشركات الصغيرة والمتوسطة يكون كبيرًا عند رأس المال نادرة ، مما يشير إلى أنها يمكن أن تجني عوائد كبيرة من زيادة الوصول المالي ، هذا مهم بشكل خاص في آسيا بسبب الحجم الكبير مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي العمالة والناتج. يمكن أن تساهم زيادة الشمول المالي أيضًا في الحد من عدم المساواة في الدخل من خلال زيادة دخل أفقر خُمس دخل (Beck، Demirgüç-Kunt، Levine 2007). قد يكون كذلك المساهمة في الاستقرار المالي من خلال زيادة تنوع ، وبالتالي تقليل مخاطر ، الأصول المصرفية وعن طريق زيادة قاعدة التمويل المستقرة للودائع المصرفية يمكن أن يدعم الوصول

المالي الأكبر أيضًا تحولات الحكومات نحو برامج التحويلات النقدية بدلًا من الدعم المسرف ، والشفافية الأكبر المرتبطة بها مع تحويل الأموال الإلكتروني يمكن أن يساعد في الحد من الفساد. (Yoshino & Morgan, 2016, p. 7)

يتبين للباحثان مماسبق ان الافصاح المحاسبي عن الشمول المالي يعد من التوجهات الحديثة للمؤسسات المالية والمصرفية لابراز سياساتها وممارساتها في تعدد منافذ التمويل والخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي لأصحاب لمصلحة. كما ان هذا التوجه برز بصورة جلية لإدراك البنوك ان الافصاح المحاسبي للشمول المالي يعتبر جانباً مهماً من جوانب المسؤولية الاجتماعية.

3.4. مؤشرات قياس مستويات الشمول المالي

إن قياس الشمول المالي وخاصة إستخدام الخدمات المالية والتسهيلات الإئتمانية من خلال حساب مصرفي من جانب الطلب ، فإنه يتطلب إجواء مسح على إستخدام الناس للخدمات المالية جنبا إلى جنب مع مختلف العوامل الإجتماعية والإقتصادية مثل الإحتلال ، والدخل ، ومحو الأمية ، وأنماط حيازة الأراضي ، والمديونية الريفية ، ورأى الناس حول الخدمات المصرفية (Singh & Roy, 2015, p. 15) فإن قياس إستخدام الخدمات المالية هو اقتراح أكثر وضوحًا ، هناك خط رفيع من التمييز بين الوصول والاستخدام يجعلها جيدة جدًا أشر للمتابعة من خلال طرح أسئلة نفسية توضح مفهوم «الوصول» المتميز من «الاستخدام» ، لذلك يجب أن يكون التركيز على قياس الأخير وأكثر تقليدية .. وبالتالي قياس الشمول المالي يأخذ البعد من ثلاث زوايا ، أي المشاركة المالية والقدرة المالية والمالية الرفاهية المشاركة المالية هي إستخدام المنتجات والخدمات المالية بينما عدم القدرة على المشاركة يقاس من حيث قدرة الأفراد على المشاركة في القطاع المالي السائد و المسمى القدرة المالية. تحسين إستخدام الخدمات المالية بشكل فعال يتم قياس جودة الحياة المالية من حيث تحسين نمط الحياة والشعور ثقة أثناء التعامل مع المتطلبات النقدية اليومية ويتم تصنيفها على أنها مالية أيضًا يجري (Singh & Roy, 2015, p. 16) مما تقدم يرى الباحثان أن

المقاييس تتمثل في الأتي :-

1.3.4 الوصول للخدمات المالية:- ان وجود حساب المعاملات هو الخطوة الأولى للشمول المالي بشكل أوسع، لأن حساب المعاملات يسمح للناس بادخار المال، وإرسال المدفوعات واستلامها، يمكن أيضا أن يكون حساب المعاملات بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى، وهذا هو السبب في ضمان وصول الأشخاص في جميع أنحاء العالم إلى حساب المعاملات .

2.3.4 حماية المستهلك المالي وبناء القدرات المالية: وتتمثل القيود الرئيسية التي تحول دون حماية المستهلك في عدم وجود لوائح لحماية المستهلك في المؤسسات المالية غير المصرفية، ونقص الاجتهاد من جانب المؤسسات المالية في شرح منتجاتها وشروط العقد للعملاء،ومحو الأمية المالية المنخفضة من جانب العملاء إن تنفيذ مبدأ الافصاح والشفافية هو أساس لحماية المستهلك بما يضمن حدًا أدنى من التثقيف المالي، ويوسع قاعدة العملاء من خلال إدخال عملاء جدد بالإضافة إلى أن توافر بيانات واضحة للعملاء عن الخدمات والمنتجات المقدمة لهم بما يمكنهم من اتخاذ القرار الصحيح بعد معرفة حقوقهم والتزاماتهم. (واخرون، 2020، صفحة 8)

3.3.4 المدفوعات والخدمات المالية الرقمية : يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، تطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل: التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، مثل الفروع وأجهزة الصراف الآلي .

4.3.4 المدفوعات والتحويلات والحوالات : إن التحويلات المالية عبر القنوات الرسمية، التي هي على الأقل جزئية إلكترونية، هي بالفعل شكل شائع نسبياً لإرسال الأموال، على الرغم من أن أساليب التحويل النقدي غير الرسمية لا تزال تتمتع باستخدام واسع النطاق أيضاً، بشكل عام بلغت نسبة البالغين الذين أرسلوا

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
www.ium.edu.so
http://ium.usa.online
ium.usa.online@gmail.com
+ 90 5528004880
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
IUM المركز الرئيسي

أو تلقوا مدفوعات من خلال القنوات الرقمية يتضمن هذا المؤشر استلام المرتب أو التحويلات الحكومية مباشرة إلى الحساب، وأي مدفوعات أو تحويلات تم استلامها أو إرسالها عبر الآنترنت أو الهاتف المحمول ، ومدفوعات بطاقة الخصم والائتمان

5.3.4 تمويل الشركات والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم :

تتمثل القيود الرئيسية التي تعترض الاشتمال المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تجنب الضرائب من الشركات الصغيرة والمتوسطة، والقدرة المحدودة على تحليل التدفقات النقدية من جانب البنوك، وعدم وجود قانون إعسار أو تسجيل الأصول المنقولة، ونظرا لأن الشركات الصغيرة والمتوسطة (وخاصة المؤسسات الصغيرة) لا تقوم عادةً بالإبلاغ الرسمي عن كل دخلها في بياناتها المالية، تواجه البنوك خياراً صعباً إما بتجاهل الدخل غير الرسمي، مما يؤدي إلى إنخفاض مبالغ القروض أو رفض الطلب، أو تحليل كلاهما الرسمي غير الرسمي (إذا كانت البيانات حول هذا الأخير متوفرة) ، والتي تستغرق وقتًا طويلًا وإجراءات معقدة (واخرون، 2020، صفحة 10)

4.4 مزايا الشمول المالي :-

يرى الباحثان أن التقييم النقدي لمفهوم الشمول المالي يتصور أهمية وجود نظام مالي شامل للتنمية الإجتماعية والإقتصادية للبلد. أكثر من الجوانب التعريفية للإستثناءات المالية تحوم حول نقص الوصول سواء طوعا أو قسريًا من قبل أقسام معينة من المستهلكين لتناسب التكلفة المنخفضة والآمنة والعادلة المالية المنتجات التي قد تكون بمثابة محفز لنموها الإقتصادي من خلال توفير الإستقرار المالي لمن السكان المستبعدين من النظام المالي الرسمي ، يمكن أن يحدث الإستبعاد لـ العديد من الأسباب مثل المنتج غير المناسب وغير الميسور التكلفة ، جهل العميل ، الإفتقار إلى المعرفة المالية ، وإرتفاع تكلفة المعاملات ، وإنخفاض التواصل مع البنوك وما إلى ذلك الشمول المالي هذه العقبات يجب إزالتها من خلال مبادرة سياسية فعالة

بعد مرور قياس شامل للاشتمال المالي من جانب العرض والطلب. (Singh & Roy, 2015, p. 16) قد تكون الآثار الإيجابية للوصول إلى الخدمات المالية محدودة إذا كانت الأسر الفقيرة تقتصر على المؤسسات المتخصصة والمنتجات المالية ، مثل مؤسسات التمويل الأصغر ، التي لها خصائص فريدة جوانب مثل مسؤولية المجموعة وجداول الدفع الصارمة ولكن ليس بالضرورة توفر نقطة انطلاق لمزيد من الوصول المالي التقليدي. (Yoshino & Morgan, 2016, p. 6). يتجاوز الشمول المالي الوصول المحسن إلى الائتمان لتشمل تحسين الوصول إلى المدخرات ومنتجات التخفيف من المخاطر ، وتعمل بشكل جيد البنية التحتية المالية التي تسمح للأفراد والشركات بالمشاركة بنشاط أكبر في الاقتصاد ، مع حماية حقوق المستخدمين. (AFDB, 2013, p. 25) التوسع في الشمول المالي بشكل متزايد تعتمد على البنية التحتية الرقمية و SSA و MENA تتخلف عن المناطق الأخرى في البنية التحتية (Microscope, 2018, p. 11)

5.4 ابعاد(مكونات) الشمول المالي

تحقق الشمول المالي بالمؤسسات المصرفية يتطلب توفر حزمة من المكونات حسب موجهات المؤسسات الدولية ومنها علي سبيل المثال البنك الدولي. النقاط التالية تبين جانبا من تلك المكونات حسب منهجية البنك الدولي بالعام 2018م:

ابعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي :نذكر فيما يلي أهم مكونات الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي: (رجب، 2018، صفحة 6)

1.5.4 استخدام الحسابات المصرفية : نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى ، ,الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية) ، و عدد المعاملات (الإيداع والسحب) ، طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك).

2.5.4 الادخار : النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار باستخدام المؤسسات المالية الرسمية ،(مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها) ،و النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة، و النسبة

المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال، في المنزل) خلال 12شهر الماضية.

3.5.4 لاقتراض : النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا من مؤسسة مالية رسمية ، و النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسميةن (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء).

4.5.4 المدفوعات : النسبة المئوية للبالغين الذين أستخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية ، و النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى ، و النسبة المئوية للبالغين الذين إستخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12شهر الماضية.

5.5.4 الخامس :التأمين : النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم ،, النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم محاصيلهم ومواشيهم ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف)

6.4 معوقات

يمكن تصنيف العوائق التي تحول دون الشمول المالي على أنها إما جانب العرض أو جانب الطلب ، تعكس حواجز جانب العرض قيودًا على قدرة أو رغبة القطاع المالي في القيام بذلك تقديم الخدمات المالية للأسر الفقيرة أو الشركات الصغيرة والمتوسطة ، يمكن تقسيم هذه إلى مزيد الى عدة فئات وعي على النحو التالي:

1.6.4 العوامل التي يحركها السوق :. تشمل العوامل التي يحركها السوق جوانب مثل تكاليف الصيانة المرتفعة نسبيًا المرتبطة بها الودائع الصغيرة أو القروض ، والتكاليف المرتفعة المرتبطة بتقديم الخدمات المالية في المدن الصغيرة في المناطق الريفية ، ونقص البيانات الائتمانية أو الضمانات الصالحة للإستخدام ، ونقص نقاط الوصول الملائمة ، إلى مكن أن يؤدي توفير الخدمات المالية في المناطق الريفية إلى مشاكل ، فإن عدم وجود بيانات الائتمان و تؤدي السجلات المالية الموثوقة إلى تفاقم مشكلة عدم تناسق المعلومات الذي

يثني البنوك من إقراض الأسر الفقيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة.

2.6.4 العوامل التنظيمية : تشمل كفاية رأس المال والقواعد الرقابية التي قد تحد من جاذبية الودائع الصغيرة أو القروض أو غيرها من المنتجات المالية للمؤسسات المالية. صارم المتطلبات المتعلقة بفتح الفروع أو أجهزة الصراف الآلي قد تحد أيضًا من جاذبية القيام بذلك في المناطق النائية. تحديد الهوية ومتطلبات التوثيق الأخرى مهمة فيما يتعلق بمتطلبات «اعرف عميلك» ومراقبة عمليات غسيل الأموال المحتملة وأنشطة تمويل الإرهاب ، ولكن يمكن أن تسبب مشاكل للأسر الفقيرة في البلدان التي لا تحتوي على أنظمة تعريف فردية عالمية. المتطلبات التنظيمية ، مثل القيود المفروضة على الملكية الأجنبية ومتطلبات التفتيش ، يمكن أيضا تقييد دخول مؤسسات التمويل الأصغر. يجب معايرة المتطلبات التنظيمية لتتناسب مع النظام المخاطر المالية التي تشكلها المؤسسات المالية المختلفة والمقايضة بين الإستقرار المالي زيادة الشمول المالي.

3.6.4 الحواجز المتعلقة بالبنية التحتية : وهى عدم الوصول إلى مدفوعات آمنة وموثوقة و أنظمة التسوية ، وتوافر إتصالات الهاتف الثابت أو المحمول ، و توفر وسيلة نقل مريحة لفروع البنوك أو أجهزة الصراف الآلي ، لقد حددت العديد من الدراسات عدم وجود ملاءمة النقل باعتباره عائقًا مهمًا أمام الوصول المالي ، تشمل عوامل جانب الطلب نقص الأموال ونقص المعرفة بالمنتجات المالية (أي ، محو الأمية المالية) ، وانعدام الثقة. يمكن أن يكون إنعدام الثقة مشكلة كبيرة عندما تفعل الدول ذلك ليس لديه إشراف أو تنظيم جيد الأداء للمؤسسات المالية أو برامج حماية المستهلك التي تتطلب الإفصاح الكافي ، وتنظيم إجراءات التحصيل ، و أنظمة تسوية المنازعات (Yoshino & Morgan, 2016, p. 10)

4.6.4 ملاءمة سوق الخدمة : وهي المشكلة شائعة تتمثل في الخدمات المالية قد لا تلبي الاحتياجات شرائح كبيرة من المستهلكين التركيبة السكانية. يمكن أن يكون هذا بسبب تصميم الخدمات أو الطريقة يتم بيعها ، على سبيل المثال أينما وجدت متطلبات مثل الحد الأدنى من الأرصدة ، درجات الائتمان أو عتبات أخرى لا يمكن أن يقابله عدد كبير من الناس. غالبًا ما يصبح التسعير عائقًا أمام الاستخدام عندما لا تستوعب شروط التسعير إمكانيات

المستخدمين المحتملين أيضًا لأن الأسعار مرتفعة جدًا أو لأن الأسعار يتم تحديدها وفرضها بطريقة ما هذا غير مرن للغاية بحيث لا يمكن تحمله معهم. لا يختلف الوضع بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والشركات الصغيرة. إنهم بحاجة المنتجات والخدمات المناسبة بالنسبة لهم ولكن احتياجاتهم المالية غالبًا تتميز بأنها عالية التعقيد ومنخفضة في نطاق. لقد أصبحوا المعتدلين من الخدمات المصرفية الرقمية: حلول الشركات هي معقدة للغاية وعلى نطاق واسع جدًا بالنسبة لهم لكن البيع بالتجزئة بسيط للغاية. صغير نتيجة لذلك يتعين على الشركات في كثير من الأحيان اللجوء إليها باستخدام منتجات البيع بالتجزئة ، على الرغم من تنوعها يحتاج إلى طلب خدمة أكثر تخصيصًا. البنوك غالبا ما تحجم عن خدمة هذا شريحة ، ضغوط تنظيمية غائبة أو كما جزء من الطموحات الخيرية.

5.6.4 القدرة على تحمل التكاليف: للحصول على الخدمات المالية متوفرة على نطاق واسع ، يجب أن تكون الأسعار في متناول الجميع وبالتالي يجب أن تكون التكلفة على مقدمي الخدمة منخفضة بما فيه الكفاية بحيث يمكن أن تكون الخدمات عرضت بربح على الرغم من محدودية الإيرادات. إذا كان مقدمو الخدمات غير قادرين على توليد الأرباح ، ليس لديهم القدرة أو حافز لتوسيع نطاق الخدمات. للأسف ، تقديم الخدمات المالية لالشركات الصغيرة وذوي الدخل المنخفض تميل الأسر إلى أن تكون أعلى تكلفة أثناء غالبًا ما تقدم أيضًا تدفقات إيرادات منخفضة إلى المزود، يمكن أن تساعد التكنولوجيا مقدمي الخدمات على خفض على طول سلسلة القيمة بأكملها ، بدءًا من التوزيع على خدمة العملاء وعمليات المكتب الخلفي وبالتالي يلعب دورًا رئيسيًا دور في جعل الخدمات المالية أكثر على نطاق واسع. من الأمثلة على ذلك التوزيع الرقمي عن طريق الهواتف المحمولة ، أرخص مصادر العملاء وخدمتها عن طريق بإستخدام برامج الروبوت وخدمات المراسلة والتواصل الاجتماعي الشبكات. أفضل منع الإحتيال والإئتمان التقييم باستخدام التعلم الآلي ، و إنخفاض تكاليف المكتب الخلفي عن طريق الأتمتة العمليات اليدوية سابقا (Anju, Ken, & Kai, 2018, p. 12) ، على جانب الطلب ، قد «يستبعد الناس أنفسهم» من الخدمات المالية لأنهم لديك دخل منخفض أو غير منتظم ، مشاكل في الوصول المادي إلى الفروع أو أجهزة الصراف الآلي ، المعتقدات الدينية أو الثقافية التي تعني أن المنتجات السائدة ليست مناسبة معهم ، أو عدم القدرة على فهم

معلومات التسويق أو المنتج ، بسبب إنخفاض القدرة المالية أو مستويات التعليم العام ، حواجز اللغة أو نقص شفافية المعلومات. (Lewis & Lindley, 2015, p. 5) بهذه الطريقة ، يمكن أن تكون محددات الوصول إلى الخدمات المالية وإستخدامها ينظر إليها في إطار العرض والطلب للخدمات المالية ، والعوامل الرئيسية هي أسعار الخدمات المالية ودخل المستهلك ومع ذلك ، هناك عوامل أخرى غير سعرية من جانب العرض ، مثل نقاط التوزيع وإدارة المخاطر ، والبيئة المؤسسية ، مهمة أيضًا في تحديد الوصول إلى و إستخدام الخدمات المالية (Abanto, 2020, p. 93)

7.4 تعزيز الشمول المالي

يمكن تنفيذ إستراتيجيات الشمول المالي على المستوى الوطني ، وكذلك على المستوى المركزي البنوك والهيئات الرقابية المالية والمؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية (المنظمات غير الحكومية). كان لكل من المملكة المتحدة وألمانيا تدخلات سياسية واسعة النطاق لتعزيز الشمول المالي ، وإن كان بدرجات متفاوتة من النجاح ، تشمل إستراتيجيات تعزيز الشمول المالي في مجالات واسعة منها :

- ✓ تعزيز المؤسسات المالية الموجهة نحو الإدماج وزيادة التمويل المدعوم .
- ✓ تطوير الابتكارات المنتجات والخدمات و تطوير تقنيات التوصيل المبتكرة .
- ✓ تطوير أنظمة مبتكرة لتعزيز الوصول إلى الائتمان .
- ✓ زيادة المُعرَّفة على إمتلاك حساب مصرفي أو حساب المال على الهاتف المحمول. (Anju, Ken, & Kai, 2018, p. 11).
- ✓ من الضروري البدء بالتحليل والفهم الكاملين البيانات الموجودة. قام عدد من المؤسسات ، الممولة من المانحين بشكل أساسي ، بإستثمار مبالغ كبيرة الموارد في قياس الوصول المالي والإستخدام ، مع أن التركيز بشكل خاص على جانب العرض و فصل بيانات الشمول المالي في معلومات جانب العرض والطلب. (Group, 2013, p. 32)

8.4 اثر الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي

إن الشمول المالي هو واحد من أهم مؤشرات الأداء الإجتماعي والبئيئ والإقتصادي لإظهار إلتزام المؤسسات المالية بالإستدامة وبالتالي يمكن النظر إليه كجزء من الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية و البيئية حيث يعتبر نوع جديد من الإفصاح غير المالي والذي له تأثير مباشر عن أداء هذة المؤسسات وبالتالي يحتاج أصحاب المصالح فيها الحصول علي معلومات ذات شفافية عن الأستدامة والأداء الاجتماعي وما يتضمنه من الشمول المالي وادارة المخاطرالشاملة وكيفية ربطه بالأداء المالي (الدايم، 2019، صفحة 11).

ويمكن عرض أثر الإفصاح عن الشمول المالي على مصداقية التقارير المالية كما يلي: (هاشم، 2022، صفحة 146)

1. يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في تحفيز سعي البنوك على تطبيق الشمول المالي للحصول على المزايا التي يقدمه بدوره.

2. يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في نشر ثقافة الشمول المالي توعية العملاء ودورة في تحقيق التنمية بالمجتمع.

3. يساعد في زيادة جودة المعلومات وتقليل من عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين وجذب المزيد من الاستثمارات وهو ما ينعكس على جودة الأرباح.

4. يساعد الإفصاح عن الشمول المالي على توجيه استغلال الموارد التي يقدمها البنك بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية.

5. الإطار النظري التنمية المستدامة

1.5 مفهوم التنمية المستدامة

يعود أصل مصطلح الإستدامة Sustainableإلى علم الايكولوجي Ecology حيث إستخدمت الإستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة نتيجة ديناميكيتها إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر مع بعضها بعضاً، وفي المفهوم التنموي Yستخدم مصطلح الإستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الإقتصاد Economy وعلم الايكولوجي Ecology على إعتبار أن العلمى مشتق من من نفس الأصل الإغريقي (الشحاده، 2014، صفحة 389)

تعرف الإستدامة بإنها العملية الديناميكية التي تمكن الأفراد من إدراك الإمكانيات المتاحة ، وتحيسن جودة الظروف المعيشية بالطرق التي تحمي وتعزز بأن واحد نظم مساندة هذة الظروفعلى الكرة الأرضية وتتطلب عملية فهم وتطبيق الإستدامة إدراك للعالم ونظمه الطبيعية وإدراك كيف تؤثر تصرفاتنا على الموارد وعلى الأجيال (علي م.، 2015، صفحة 418)

وعموما يمكن القول إن التنمية المستديمة في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية إستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية بحيث لا يتجاوز هذا الإستغلال للموارد معدلات تجددها الطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة ، وبالتالي تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها أو هيتعبير عن التنمية التي تتصف بالإستقرار وتمتلك عوامل الإستمرار والتواصل وتتسم بالشمول والمدى الأطول والديمومة (الشحاده، 2014، صفحة 389)

يرى الباحثان أن التنمية المستدامة هي الأستخدام للموارد الطبيعية والأستفادة منها في الأوقات الحالية بإضافة إلى المحافظة علي هذة الموارد الطبيعية وعدم الإضرار بها للأجيال القادم في المستقبل تحقيقا لمبدأ المساواة بين الأجيال ، وبدخل في ذلك عدم الأسراف والتبديد لها .

2.5 ابعاد التنمية المستدامة

تشمل التنمية المستدامة ثلاث ابعاد مع إعتبار الوزن النسبي لكل بعد ومراعاة مبدأ العدالة بين الأجيال (علي م.، 2015، صفحة 419):-

1.2.5 البعد الإقتصادي : ويقصد به توظيف المواراد المالية والمادية والبشرية لتحقيق تنمية إقتصادية وتنافسية وإبداعية .

2.2.5 البعد البيئي : ويقصد به الحفاظ على مصادر الثروة الطبيعية وجمالها ونوعية المياة والهواء والتربة وتغير المناخ والتنوع البيولوجي من خلال الإستخدام الكفء لها .

3.2.5 البعد الإجتماعي : ويقصد به العمل بإخلاص مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية والأفراد لحل المشاكل المتعلقة بالبطالة والتنمية المحلية والإقليمية ، والرعاية الصحية والثروات ،والترابط الإجتماعي ، وتوزيع الخدمات وغيرها ، فالمسؤولية الإجتماعية هي أمر لا يختص بمنظمات الأعمال فقط بل شأن كل فرد تؤثر أفعاله على البيئة. هذه المسؤولية يمكن أن تكون سلبية، عبر الامتناع عن الانخراط في افعال ضارة ، أو ايجابية من خلال القيام بأفعال تحقق أهداف المجتمع بشكل مباشر (والتمييز، 2021)

3.5 متطلبات التنمية المستدامة

إن المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية الأقتصادية المستدامة تتركز في التي : (علي م.، 2015، صفحة 420)

- ✓ التخطيط
- ✓ توفير البيانات والمعلومات اللازمة
- ✓ توفير التكنولوجيا الملاءمة
- ✓ توفير الموارد البشرية المتخصصة
- ✓ الإنتاج بجودة عالية
- ✓ وضع السياسات الإقتصادية الملاءمة
- ✓ توفير الأمن والإستقرار اللازم
- ✓ نشر الوعي التنموي بين المواطنين

4.5 مؤشرات التنمية المستدامة

إن تحقيق الإستدامة أو مدى التقدم الذي حققته الوحدة الإقتصادية بإتجاة الإستدامة يعتمد علي عدة مؤشرات تقيس بها أبعادها البيئية والإقتصادية والإجتماعية ، وتحديد المؤشرات تعتبر المشكل الرئيسية التي يعاني منها الباحثين والإقتصاديين لكل بعد من أبعاد الإستدامة ولا توجد مؤشرات متفق عليها بشكل كامل ، بل تستطيع كل وحدة إقتصادية تحديد المؤشرات التي ترى أنها تتلائم مع طبيعة أعمالها وبناءا على النتائج هذة المؤشرات تضع السياسات والطرق وتتخذ القرارات المناسبة (وادي، 2018، صفحة 587)، وهذا ما يتفق مع رأي الباحثان حيث تختلف هذة المؤشرات بإختلاف طبيعية الإعمال كل وحدة إقتصادية وايضا طبيعة الحاجات الأساسية التي تلبي الحوجة الحقيقية لكل بعد من الأبعاد الثلاثة ، وعلى ذلك يمكن القول أن المؤشرات يجب أن تنفسم علي الأتي :

1.4.5مؤشرات تقيس البعد الإجتماعي :

وهي مؤشرات تتلمس مجالات المسؤولية الإجتماعية للوحدة الإقتصادية والتي تتمثل في مايلي :-

1.1.4.5 المسؤولية الإجتماعية تجاة العاملين بالوحدة الإقتصادية : وهي مؤشرات لقياس ماقدمته الوحدة الإقتصادية للعاملين فيها من خلال معرفة معدل الأجوروالرواتب ، والحوافز النقدية والعينية ، تحقيق الإستقرار الإجتماعي نتيجة لسيطرة مفاهيم العدالة و المساواة و تكافؤ الفرص و إنتشار ثقافة تنظيمية رائدة على قاعدة المسؤولية الإجتماعية. (زمالي، 2016، صفحة 304) ويدخل فيها مايلي:

-منع التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين و ظروف العمل و منع عمل الأحداث و صغار السن وإصابات العمل

- التقاعد و خطط الضمان الاجتماعي وعمل المرأة و ظروفها الخاصة و المهاجرين و تشغيل غير القانونيين. السلامة والعدالة عمل المعوقين

2.1.4.5 المسؤولية الإجتماعية تجاة المجتمع بالوحدة الإقتصادية : ينبع الدور الاجتماعي

لمؤسسة ما من إيمانها الراسخ بأن ثمة واجب عليها الوفاء به تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وعلى ذلك تكون المسؤولية الاجتماعية هي بمثابة تعبير عن التزام المؤسسة بإصلاح المجتمع، والأخذ بيده نحو التحسين والتنمية والتطوير. فالعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع هي علاقة طردية؛ فكلما أسهمت المؤسسة في خدمة مجتمعها المحيط، وكان إسهامها فيه إيجابيًا ونافعًا، كان معدل التزامها بالمسؤولية الاجتماعية أعلى والعكس، أيضًا صحيح. (علواني، 2020)

3.1.4.5المسؤولية الإجتماعية تجاة العملاء بالوحدة الإقتصادية : إذا عدنا إلى إحدى القواعد الأساسية التي من المفترض أنها تحكم إيقاع أي نشاط تجاري ، سنجد أن العميل/ المستهلك هو أحد أهم أولويات المؤسسة، بيد أن الأمر لا يقتصر على رغبة تسويقية فحسب ، وإنما إرضاء العميل/المستهلك هو أحد مؤشرات الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية. (علواني، 2020) عدم الإنجاز بالمواد الضارة على إختلاف و انواعهاو حماية الأطفال صحيا و ثقافيا وأصدار قوانين حماية المستهلك حماية المستهلك من المواد المزيفة و المزورة ، وسلامة إستخدام المنتج ، وسهولة إستخدام الخدمة وتقديمها .

2.4.5 مؤشرات تقيس البعد الأقتصادي : لأنها إذا لم تستطع المؤسسة تحقيق هذه الأرباح فإنها لم تتمكن من تلبية أية مسؤوليات اجتماعية أخرى ،لهذا فإن المسؤولية الاجتماعية تركز على بعدين اقتصادي و اجتماعي و يرى الباحثون أن كلا من البعدين مهم ولا تستطيع أن نركز على واحد و نهمل الآخر بل يجب أن يكونان في توازي مع بعض حتى تتحقق المسؤولية الاجتماعية إضافة إلى تحقيق الربح لباقي الأطراف التي تتأثر بقرارات المؤسسة كتقديم منتجات للمستهلكين بأسعار مناسبة و وظائف بأجور عادلة للعاملين،كل ذلك يجب أن يتم في إطار الأنظمة و اللوائح النافذة. (زمالي، 2016، صفحة 304)

2.4.5 مؤشرات تقيس البعد البيئي : هو واحد من بين المؤشرات التي تنبئنا بأن المؤسسة في الطريق الصحيح، وأنها تؤدي دورها الاجتماعي بشكل جيد هو حمايتها للبيئة، وسعيها الدؤوب إلى رد الضرر عنها، ومحاولاتها الجادة إلى جعل تأثير أنشطتها السلبي في أقل الحدود لن نجد، مثلاً، مؤسسة تلتزم بدورها الاجتماعي تُلّوث الهواء، أو تُصيب البحار

والمحيطات بضرر.. إلخ، بل سنراها، على العكس من ذلك، تعمل على حماية هذه الموارد الطبيعية، والعمل على تنميتها واستدامتها. (علواني، 2020) -منع تلوث المياه و الهواء والتربة و -التخلص من المنتجات بعد استهلاكه او منع الاستخدام التعسفي للموارد و حماية البيئة صيانة الموارد وتنميتها (زمالي، 2016، صفحة 305) ينتج عن قيام المؤسسات الصناعية بالأنشطة البيئية المختلفة العديد من المنافع أو العوائد البيئية، سواء على مستوى المؤسسة نفسها أو على مستوى المجتمع المحيط بها، وقبل التعرف على أساليب قياس المنافع أو العوائد البيئية، لابد من توضيح مفهومها، وكيفية تحديدها، وذلك بهدف محاولة الربط بين هذه المنافع وتكاليف الأنشطة البيئية حتى يمكن تقييم الأداء البيئي بشكل موضوعي

1.2.4.5 أسلوب القياس المباشر للمنافع أو العوائد البيئية: يتم قياس المنافع أو العوائد البيئية طبقاً لهذا الأسلوب عن طريق قياس الإيرادات التى تحققت بالفعل نتيجة قيام المؤسسة الصناعية بالأنشطة البيئية المختلفة، ومن أمثلة هذه الإيرادات المباشرة ما يلي:

- ✓ الإيرادات الناتجة عن بيع منتجات إستخدم في تصنيعها المخلفات الصلبة المعاد تدويرها.
- ✓ الإيرادات الناتجة عن بيع المخلفات الصلبة على حالتها للمؤسسات الأخرى لإعادة تدويرها وإستخدامها كمدخلات في عملياتها الإنتاجية.
- ✓ الإيرادات الناتجة عن زيادة المبيعات في الأسواق المحلية والخارجية نتيجة توافر شروط الجودة البيئية.
- ✓ زيادة أرباح المؤسسة نتيجة منحها إعفاءات ضريبية إذا كانت مصنفة كمؤسسة صديقة للبيئة وفقاً لمعايير يمكن تحديدها بالقانون الضريبي
- ✓ إنخفاض تكلفة مصادر التمويل الخارجية نتيجة منح التسهيلات الإئتمانية بسعر فائدة متميز يقل عن سعر الإقراض بالسوق تحديد التكلفة الإجمالية)الرأسمالية والجارية(لكل برنامج من برامج رقابة عناصر التلوث)تلوث الهواء، تلوث المياه،

المخلفات أو النفايات الصلبة(.

- ✓ حصر كميات عناصر تلوث البيئة ويشمل: حصر كميات تلوث الهواء ، حصر كميات تلوث المياه ، حصر كميات المخلفات أو النفايات الصلبة.
- ✓ تحديد عناصر التلوث التي يمكن إعادة إستخدامها بعد معالجتها (مثل مياه الصرف الصناعي التي يتم معالجتها وتنقيتها من الشوائب أو الرواسب أو العوالق وإعادة إستخدامها في عمليات التشغيل الصناعي)، أو التي يتم إعادة تشغيلها وإنتاج منتج جديد منها)مثل إعادة تشغيل غاز ثاني أكسيد الكبريت وإنتاج منتج الكبريت منه(، أو التي يتم بيعها على حالتها للمؤسسات الصناعية الأخرى لإستخدامها كمدخلات في عملياتها الصناعية (مثل بعض المخلفات الصلبة(.
- ✓ تحديد الإيرادات الناتجة عن إعادة تشغيل بعض عناصر التلوث أو الناتجة عن بيع بعضها الآخر وتخفيض إجمالي تكلفة برامج رقابة هذه العناصر بقيمتها .

5.5 علاقة الشمول المالي بالتنمية المستدامة

إن العلاقة بين الشمول المالي بالأستدامة في المؤسسات المالية تكون من خلال التمويل الأستدامي والذي يتضمن عنصرين هما الأول إدارة المخاطر الإجتماعية والبيئية والثاني تقديم منتجات وخدمات مالية مبتكرة لإكتساب فرض في التنمية المستدامة وبالتالي لن تبحث المصارف عن أعلى عائد مالي فقط ولكن ستبحث عن أعلى معدل للعائد الإستدامي لتحقيق إستراتيجية خلق القيمة على المدى الطول ، قام مجلس معايير المحاسبة عن الإستدامة بوضع معايير اللإستدامة مع ضرورة الإعتراف والإفصاح عن الأثار البيئية والإجتماعية والحوكمة من جانب الشركات التي تتداول أسهمها في بورصات الأوراق المالية في أمريكا ، بالإضافة الي مشروع الأفصاح عن الكربون وتنظيم يوفر نظام عالمي للشركات والبنوك للقياس والإفصاح والمشاركة في المعلومات البيئية الهامة (الدايم، 2019، صفحة 14).

6. الدراسة التطبيقية

1.6 نبذة عن مجتمع الدراسة

1.1.6 نشأة القطاع المصرفى يرجع تاريخ قيام القطاع المصرفى فى السودان إلى أوائل القرن العشرين عندما قامت بعض المصارف الأجنبية بفتح فروع لها فتم فتح فرع للبنك الأهلى المصرى عام 1903 و بنك باركليز فى عام 1913 وقد عمل فرع البنك الأهلى المصرى وكيلًا مالياً للحكومة وكمقرض أخير للبنوك التجارية ، وقد تم إنشاء بعض البنوك المتخصصة فى أواخر الخمسينات وأوائل فترة الستينات حيث أنشئ البنك الزراعى السودانى عام 1959 وتلاه البنك الصناعى والبنك العقارى بهدف توفير التمويل اللازم للقطاعات الإنتاجية التى أهملتها البنوك التجارية الأجنبية وعلى رأسها القطاع الزراعى .

2.1.6 مراحل تطور القطاع المصرفي في السودان

بعد قيام بنك السودان فى فبراير عام 1960 شهد الجهاز المصرفى توسعاً ملحوظاً فى مجال البنوك التجارية والمتخصصة بالرغم من التحديات العظيمة التى أدت إلى تراجع أدائه بداية عقد السبعينات ، وقد صدر قانون تأميم البنوك فى مايو 1970 لتؤول ملكيتها للدولة تم افتتاح العديد من المصارف الإسلامية (بنك فيصل الإسلامي السوداني 1977 – التضامن الإسلامي، الإسلامي السوداني، التنمية التعاوني الإسلامي، بنك الغرب الإسلامي)تنمية الصادرات حالياً(وبنك البركة السوداني في الفترة 1983 – 1984 م ، بنك البركة السودانى 1984 ، البنك الإسلامى لغرب السودان 1984 وقد تغير إسمه فى عام 1994 إلى بنك الغرب الإسلامى ، البنك السعودى السودانى 1986 ، بنك العمال الوطنى 1988 ، بنك الشمال الإسلامى 1989 ، إلا أن تعميق أسلمة المصارف السودانية قد تم فى يونيو 1989م وتلى ذلك تكوين الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفى والمؤسسات المالية عام 1992 بهدف إلزام المصارف بالصيغ والمعاملات الإسلامية (علي س.، 2016) و فى العام 2007 بلغ عدد المصارف 32 مقارنة بـ29 مصرفاً خلال العام 2006 منها 26 مصرفاً تجارياً و 3 مصارف متخصصة كما انضم إلى قائمة المصارف العاملة بالبلاد خلال عامى 2006/2007 مصرف

التنمية الصناعية و مصرف النيل التجارى ومصرف كينيا التجارى وبلغ عدد المصارف العاملة في السودان خلال العام 2008 35 مصرفاً تنتشر فروعها في ولايات السودان المختلفة ، حيث انضم لمنظومة المصارف العاملة في شمال السودان خلال العام 2008 كل من بنك الجزيرة وبنك الأسرة و بنك قطر إضافة إلى بنك بفلو في جنوب السودان ، بلغ عدد المصارف العاملة في السودان) 39 مصرفاً في عام 2010 مقارنة مع 38 مصرفاً فى العام 2009 ، حيث إنضم لمنظومة المصارف العاملة بالبلاد خلال عامى 2009- 2010 كل من البنك العربي السوداني فى شمال السودان والبنك الأثيوبي وبنك اكويتي في جنوب السودان.بنك الجبال للتجارة والتنمية فى جنوب السودان ، بلغ عدد المصارف العاملة في السودان 36 مصرفاً بنهاية العام 2016، من بينها 4 مصارف حكومية (تتوزع بين 3 مصارف متخصصة ومصرف تجاري واحد) ، و7 مصارف تجارية عربية ، و25 مصرفاً مشتركاً (أي يشترك في رأسماله القطاع المحلي والأجنبي). وهذه الأخيرة تنقسم إلى ثلاثة مصارف متخصصة و22 مصرفاً تجارياً مع العلم أن جميع المصارف العاملة في السودان تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، فالسودان هو البلد العربي الوحيد الذي لديه قطاع مصرفي إسلامي بالكامل. (العربية، 2017)

3.1.6 بيانات القطاع المصرفي السوداني

بلغ حجم الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي السوداني حوالي 132.7مليار جنيه سوداني (أي ما يُعادل 19.5 مليار دولار أميركي) بنهاية العام 2016 مقابل حوالي 108.9مليارات جنيه سوداني (17.7 مليار دولار) بنهاية العام 2015 محققاً بذلك نسبة نمو بلغت 21.8% بالجنيه السوداني و10.3% بالدولار الأميركي. وتجدر الإشارة إلى أن القطاع المصرفي السوداني كان الأكثر نمواً بين القطاعات المصرفية العربية عام 2016.

كما بلغت الودائع المجمعة حوالي 79.5 مليار جنيه سوداني بنهاية عام 2016 مقابل حوالي 63.4 مليار جنيه بنهاية العام 2015 محققة نسبة نمو حوالي 25.3%، وبلغ إجمالي القروض حوالي 80.2 مليار جنيه سوداني بنهاية عام 2016 مقابل حوالي 64.6 مليار جنيه سوداني بنهاية العام 2015 بزيادة نحو 24%. وشكلت القروض المقدمة للقطاع الخاص والمؤسسات المالية حوالي67.4% من إجمالي القروض المصرفية، مقابل 32.6% للقطاع العام (الحكومة المركزية،

وحكومات الولايات، والمؤسسات العامة (العربية، 2017)

4.1.6 توزع الإئتمان المصرفي في السودان على القطاعات الإقتصادية

وبالنسبة لتوزع التسليفات على القطاعات الإقتصادية، يعتمد الإقتصاد السوداني بشكل كبير على قطاع الزراعة الذي يستحوذ على نسبة 18.4% من مجمل الإئتمان المصرفي السوداني الممنوح بالعملة المحلية بنهاية العام 2016. ويحصل كل من قطاعي التشييد والتجارة المحلية على حوالي 15.9% و13.6% من مجمل الإئتمان المصرفي على التوالي، وحوالي 12.6% لقطاع الصناعة، و6.9% لقطاع النقل والتخزين، وحوالي 3.8% لقطاع الواردات، و2.4% للصادرات، وحوالي 0.9% للتعدين..

2.6 اجراءات الدراسة الميدانية

1.2.6 مجتمع وعينة الدراسة:

تم إختيار 4 مصارف ويبلغ مجتمع الدراسة (45) مفردة موزع بين العاملين في (4) مصارف بالفرع الرئيسي لكل. وقد تم توزيع عدد (45) إستبانة، وتم استرجاع (45) إستبانة سليمة تم استخدامها في التحليل بنسبة إسترجاع بلغت (100)%. وهى تعتبر نسبة عالية جداً تمثل عينة البحث ومعقولة لتعميم نتائج الدراسة بيانها كالآتي:

2.2.6 تصميم أداة الدراسة:

تحقيقا لاهداف الدراسة تم تصميم استمارة تهدف إلى معرفة رأى أفراد العينة حول العلاقة بين متغيرات الدراسة. وتتكون الاستمارة من قسمين:

القسم الأول: ويشتمل على البيانات الشخصية الخاصة بأفراد عينة الدراسة.

القسم الثاني: يشمل عبارات الدراسة الأساسية: وهى المحاور التي من خلالها يتم التعرف على فروض الدراسة، ويشتمل هذا القسم على عدد (20) عبارة.

3.2.6 مقياس الدراسة:

الجدول رقم (1) يبين مقياس درجة الاستجابات عينة الدراسة علي عبارات الفرضيات.

الجدول (1) مقياس درجة الموافقة

درجة الموافقة	الوزن النسبي	النسبة المئوية	الدلالة الإحصائية
موافق جداً	5	اكبر	درجة موافقة عالية جداً
موافق	4	-70 80%	درجة موافقة عالية
محايد	3	-50 69%	درجة موافقة متوسطة
غير أوافق	2	-20 49%	درجة موافقة منخفضة
غير موافق جداً	1	أقل من 20%	درجة موافقة منخفضة جداً

المصدر: إعداد الباحثين ، 2020م

بناء علي الجدول (1) فإن الوسط الفرضي للدراسة يصبح على النحو التالي:

الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع درجات المفردة على العبارات (1+2+3+4+5)/ 5.=(15/5) =3) وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة وعليه إذا زاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دلّ ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة.

اختبار الثبات والصدق الداخلي

أ- اختبار ثبات استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه من خلال استخدام معامل ألفا كرنباخ.

ب- لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة منها الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

الجدول (2) نتائج اختبار الثبات والصدق لعبارات فروض الدراسة

محاور الدراسة	عدد	اختبار الثبات	اختبار الصدق
المحور الاول	7	0.71	0.84
المحور الثاني	7	0.81	0.90
المحور الثالث	7	0.82	0.91
إجمالي العبارات	21	0.92	0.95

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي، 2020م.

من الجدول (2) نتائج اختبار الثبات يتضح أن قيم الفا كرنباخ لجميع محاور الدراسة اكبر من (70%) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكن من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها. كما يتضح أن صدق عبارات الدراسة بلغ (0.95) وهذه النتيجة تشير إلى كفاءة الاستبانة وقدرتها بما هو مطلوب من نتائج صادقة وثابتة.

جـ - إجراء اختبار الثبات:

1/اختبار الصدق الظاهري: وذلك للتحقق من أن العبارات التي استخدمت لقياس مفهوماً معيناً تقيس بالفعل هذا المفهوم ولا تقيس أبعاد أخرى.

2/ معامل ألفا كرونباخ: وتم استخدامه لقياس الاتساق الداخلي لعبارات الدراسة للتحقق من صدق الأداء.

5.2.6 الاساليب الاحصائية للتحليل:

(أ) أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال:

- التوزيع التكراري لعبارات فقرات الاستبانة
- الانحراف المعياري

(ب) اختبار (كاي تربيع)

تم استخدام هذا الاختبار لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة عند مستوى معنوية 5% ويعنى ذلك أنه إذا كانت قيمة (كاى تربيع) المحسوبة عند مستوى معنوية اقل من 5% يرفض فرض العدم وهذا يعنى (وجود فروق ذات دلالة معنوية وتكون الفقرة ايجابية)، أما إذا كانت قيمة (كاى تربيع) عند مستوى معنوية اكبر من 5% فهذا يعني قبول فرض العدم وبالتالي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وتكون الفقرة سلبية.

3.6 تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

1.3.6 تحليل البيانات الشخصية للعينة:

تشتمل بيانات الدراسة الأولية على الخصائص التالية:

أ/توزيع أفراد العينة حسب العمر:

الجدول(3) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير العمر

العمر	العدد	النسبة%
أقل من 30 سنة	8	17.8
30 وأقل من 40 سنة	24	53.3
40 وأقل من 50 سنة	6	13.3
50 سنة فأكثر	7	15.6
المجموع	45	100.0

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الاستبيان، 2020م.

يتضح من الجدول(3) أن أفراد العينة الذين أعمارهم (30 وأقل) سنة بلغت نسبتهم (18) % بينما بلغت نسبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين (30 واقل من 40) سنة (53)%، والذين أعمارهم تتراوح ما بين (40 واقل من 50) سنة بلغت نسبتهم (13)% أما أفراد العينة والذين أعمارهم اكثر من (50) سنة بلغت نسبتهم (16)% من إجمالي العينة المبحوثة ويتضح من كل

ذلك أن غالبية أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين (31 واقل من 40) سنة بنسبة (42.00)% مما يدل على جودة العينة وقدرة أفرادها على فهم عبارات الاستبانة والإجابة عليها.

ب/ توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

الجدول رقم (4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
بكالوريوس	12	26.7
دبلوم عالي	7	15.6
ماجستير	13	28.9
دكتوراة	11	24.4
آخرى	2	4.4
المجموع	45	100.0

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الاستبيان،2020م.

يتضح من الجدول رقم (4) أن غالبية أفراد العينة من حملة(البكالوريوس) حيث بلغت نسبتهم (27) % بينما بلغت نسبة حملة التعليم فوق الجامعي(دبلوم عالي , ماجستير, الدكتوراه) في العينة (69) % ،من إجمالي العينة المبحوثة.

ج/ توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي:

الجدول (5) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة %
محاسبة	22	48.9
اقتصاد	2	4.4
إدارة أعمال	5	11.1
إحصاء	1	2.2
أخرى	15	33.3
المجموع	45	100.0

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الاستبيان،2020 م.

يتضح من الجدول رقم (5) أن أفراد العينة من تخصص المحاسبة بلغت نسبتهم (49)%

ويتضح أن غالبية أفراد العينة من المتخصصين في (إدارة الاعمال والاحصاء واقتصاد) فقد بلغت نسبتهم (18)%، من إجمالي العينة المبحوثة، وهذه دلالة على مدى إلمام أفراد العينة المبحوثة بموضوع الدراسة الأمر الذي يساعدهم في الإجابة بشكل علمي على محاور أسئلة الاستبانة.

د/توزيع أفراد العينة حسب المؤهل المهني.

الجدول رقم (6) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

المؤهل المهني	العدد	النسبة %
زمالة المحاسبين الأمريكية	2	4.4
زمالة المحاسبين السودانية	3	6.7
آخرى	40	88.9
Total	45	100.0

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الاستبيان،2020 م.

يتضح من الجدول رقم (6) أن أفراد العينة من حملة الزمالة (سودانية) بلغت نسبتهم (7)%، وأن أفراد العينة من حملة الزمالة (الأمريكية) بلغت نسبتهم (4)% من إجمالي العينة المبحوثة، ويتضح من ذلك ان هنالك تمثيل لحملة الزمالة المهنية في عينة الدراسة مما يساعد على الاجابة بشكل مهني على عبارات محاور الدراسة.

ه/توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

الجدول رقم (7) يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة %
مدير عام	1	2.2
مدير إدارة	2	4.4
رئيس قسم	7	15.6
محاسب	11	24.4
مراجع	10	22.2

أكاديمي	10	22.2
أخرى	4	8.9
المجموع	45	100.0

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الاستبيان،2020م.

يتضح من الجدول رقم (7) أن غالبية أفراد العينة وظائفهم محاسبين حيث بلغت نسبتهم (24)%، وبلغت نسبة الذين وظائفهم (مراجع، أكاديمي، رئيس قسم، مدير إدارة، مدير عام) (67)%.

و/توزيع أفراد العينة حسب الخبرة العملية

الجدول (8) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة العملية

سنوات الخبرة العملية	العدد	النسبة%
أقل من 5 سنوات	3	6.7
5 وأقل من 10 سنوات	10	22.2
10 وأقل من 15 سنة	16	35.6
15 وأقل من 20 سنة	8	17.8
20 سنة فأكثر	8	17.8
المجموع	45	100.0

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الاستبيان،2020م.

يتضح من الجدول(8) أن أفراد العينة المبحوثة والذين سنوات خبرتهم اقل من 5 سنوات بلغت نسبتهم (7) % من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين(5-10) سنوات (22) %، أما أفراد العينة والذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (10-15) سنة فقد بلغت نسبتهم (35)%، ويتضح أن أفراد العينة سنوات خبرتهم (اكثر من 20 سنة) حيث بلغت نسبتهم (18)% مما يدل على اهتمام المؤسسة موضع الدراسة بتأهيل وتدريب

منتسبيها مهما كانت فترة الخبرة.

تحليل بيانات الدراسة الأساسية:

لمعرفة اتجاهات إجابات أفراد العينة لكل فقرة من فقرات محاور الدراسة تم استخدام النسب والتكرارات وكانت النتائج كما يلي:

التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس الفرضية الاولي: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف علي تعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الاقتصادي:

الجدول (9)التوزيع التكراري لعبارات محور الفرضية الاولي

العبارة	غير موافق جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
	عدد	نسبة		نسبة		نسبة		نسبة		نسبة
1/يساهم الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي في أبعاد التنميم المستدامة من خلال تحسين مؤشرات الاداء الاقتصادي الكلية.	0	0%.	2	4.4%	7	15.6%	28	62.2%	8	17.8%
2/ الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي يعزز أبعاد التنمية المستدامة من خلال تحسن مؤشرات منح التمويل وتشجيع الادخار للاشخاص الطبيعيين والاعتباريين.	1	2.2%	1	2.2%	8	17.8%	29	64.4%	6	13.3%

العبارة	غير موافق جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
	عدد	نسبة		نسبة		نسبة		نسبة		نسبة
3/اهتمام القطاع المصرفي الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي من خلال اتاحة مكون الحسابات المصرفية لجميع الافراد والمؤسسات يحقق الاستقرار المالي والافتصادي وترشيد ادارة الموارد النقدية.	0	0%.	1	2.2%	3	6.7%	23	51.1%	18	40.0%
4/يؤثر الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال التوظيف الامثل للموارد المالية والمادية والبشرية في القطاعات الانتاجية والخدمية.	0	0%.	4	8.9%	5	11.1%	20	44.4%	16	35.6%
5/ الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي يدعم تعزيز ابعاد التنمية المستدامة من خلال المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية تنافسية ابداعية.	1	2.2%	1	2.2%	8	17.8%	24	53.3%	11	24.4%

العبارة	غير موافق جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
	عدد	نسبة		نسبة		نسبة		نسبة		نسبة
6/تحقيق الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي من خلال توسيع منافذ المدفوعات والتحويلات التنفدية عبر بدائل وسائط التقنية يدعم التنميةأبعاد المستدامة اقتصاديا.	1	2.2%	1	2.2%	8	17.8%	20	44.4%	15	33.3%
7/التوسع في ممارسة الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي عبر شبكة المراسلين يعزز من أبعاد التنمية المستدامة وجودة مؤشرات النمو الاقتصادي وانشطة التجارة الخارجية.	0	0%.	1	2.2%	3	6.7%	24	53.3%	17	37.8%
اجمالي العبارات	0.42		1.5		6		24		13	

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي، 2021م. و

يتضح من الجدول (9) ما يلي:

1. أعلى نسبة موافقة وموافقة بشدة كانت للعبارة الثالثة (91) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (2) %، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (7) %.

وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (اهتمام القطاع المصرفي الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي من خلال اتاحة مكون الحسابات المصرفية لجميع الافراد والمؤسسات يحقق الاسقرار المالي والافتصادي وترشيد ادارة

الموارد النقدية) حيث بلغت نسبتهم (91)%.

2. أقل نسبة موافقة وموافقة بشدة للعبارة الثانية (78) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (4) %، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18)% وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن(الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي يعزز أبعاد التنمية المستدامة من خلال تحسن مؤشرات منح التمويل وتشجيع الادخار للاشخاص الطبيعيين والاعتباريين) حيث بلغت نسبتهم (78)%.

3. ويتضح من خلال نتائج التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس الفرضية الاولي (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف علي تعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الاقتصادي) والبالغ عددها (7 عبارات)، وبنسبة موافقة إجمالية لجميع العبارات بلغت(82)%.

التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس الفرضية الثانية: هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء البيئي:

الجدول (10) التوزيع التكراري لعبارات محور الفرضية الثانية

العبارة	غير موافق جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة		نسبة	عدد	نسبة
1/يساهم الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي في أبعاد التنمية المستدامة من خلال المساهمة في تحسين الاداء البيئي.	0	0%.	3	6.7%	9	20.0%	21	46.7%	12	26.7%

العبارة	غير موافق جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة		نسبة	عدد	نسبة
2/ الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي يعزز أبعاد التنمية المستدامة من خلال منح التمويل للمشروعات التي تجافظ علي البيئة والحد من تغير المناخ.	0	0%.	2	4.4%	7	15.6%	24	53.3%	12	26.7%
3/اهتمام القطاع المصرفي الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي من خلال اتاحة ميزانية للمسؤولية البيئية يساعد في المحافظة علي مصادر المياه والتربة والتنوع البيولوجي.	1	2.2%	2	4.4%	8	17.8%	22	48.9%	12	26.7%
4/يؤثر الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال التوظيف الامثل للموارد المالية والمادية وتوجيهها للمحافظة علي الثروة الطبيعية.	1	2.2%	0	0%.	9	20.0%	23	51.1%	12	26.7%
5/ الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي يدعم تعزيز ابعاد التنمية المستدامة من خلال المساهمة في دعم البرمج والمشروعات المجتمعية من اجل بيئة معافاة .	1	2.2%	1	2.2%	7	15.6%	21	46.7%	15	33.3%

العبارة	غير موافق جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة		نسبة	عدد	نسبة
6/تحقيق الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي من خلال توسيع منافذ المدفوعات والتحويلات التنفدية عبر بدائل وسائط التقنية يسهل مساهمة المجتمع في التحسين البيئي المستمر.	0	0%.	2	4.4%	8	17.8%	25	55.6%	10	22.2%
7/التوسع في الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي عبر شبكة الفروع يعزز من أبعاد التنمية المستدامة وجودة الاداء البيئي المتوازن.	0	0%.	1	2.2%	11	24.4%	18	40.0%	15	33.3%
اجمالي العباراة	0.42	0.94%	1.57	3.47%	8.42	18.74%	22	48.90%	12.5	27.94%

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي، 2021م.

يتضح من الجدول (10) ما يلي:

- أعلى نسبة موافقة وموافقة بشدة كانت للعبارة الخامسة (80) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (4) %، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي يدعم تعزيز ابعاد التنمية المستدامة من خلال المساهمة في دعم البرمج والمشروعات المجتمعية من اجل بيئة معافاة) حيث بلغت نسبتهم (80)%.
- أقل نسبة موافقة وموافقة بشدة للعبارة السادسة (73) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (2) %، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات

محددة فقد بلغت نسبتهم (24)% وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (تحقيق الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي من خلال توسيع منافذ المدفوعات والتحويلات التنفدية عبر بدائل وسائط التقنية يسهل مساهمة المجتمع في التحسين البيئي المستمر) حيث بلغت نسبتهم (73)%.

- ويتضح من خلال نتائج التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس الفرضية الثانية (هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء البيئي) والبالغ عددها (7 عبارات)، وبنسبة موافقة إجمالية لجميع العبارات بلغت(77)%.

التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس الفرضية الثالثة: هناك إرتباط ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الإجتماعي:

الجدول (11) التوزيع التكراري لعبارات محور الفرضية الثالثة

العبارة	غير موافق جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
ا/يساهم الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي في أبعاد التنميم المستدامة من خلال المساهمة في تحسين الاداء الاجتماعي.	١	٢,٢٪	٤	٨,٩٪	٥	١١,١٪	٢٧	٦٠,٠٪	٨	١٧,٨٪

العبارة	غير موافق جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
٢/ الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي يعزز أبعاد التنمية المستدامة من خلال منح التمويل للمشروعات التي تعمل علي حل مشكلة البطالة.	١	٢,٢٪	٣	٦,٧٪	٨	١٧,٨٪	٢١	٤٦,٧٪	١٢	٢٦,٧٪
٣/اهتمام القطاع المصرفي الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي من خلال اتاحة ميزانية للمسؤولية الاجتماعية يساعد في المحافظة علي التنمية المحلية والاقليمية.	١	٢,٢٪	٣	٦,٧٪	٧	١٥,٦٪	٢٣	٥١,١٪	١١	٢٤,٤٪
٤/يؤثر الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال التوظيف الامثل للموارد المالية والمادية وتوجيهها للمحافظة علي الرعاية الصحية المجتمعية.	١	٢,٢٪	٣	٦,٧٪	٦	١٣,٣٪	٢٣	٥١,١٪	١٢	٢٦,٧٪
٥/ الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي يدعم تعزيز ابعاد التنمية المستدامة من خلال المساهمة في دعم البرمج والمشروعات والخدمات الداعمة لفرص التوظيف الذاتي.	٠	٠٪	٢	٤,٤٪	١٠	٢٢,٢٪	٢٢	٤٨,٩٪	١١	٢٤,٤٪

العبارة	غير موافق جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
٦/تحقيق الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي من خلال توسيع منافذ المدفوعات والتحويلات التنفدية عبر بدائل وسائط التقنية يسهل المشاركة في تعظيم قيم التكافل المجتمعي.	٠	٪٠.	٣	٪٦,٧	٧	٪١٥,٦	٢٣	٪٥١,١	١٢	٪٢٦,٧
٧/التوسع في ممارسة الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي عبر شبكة الفروع يعزز من أبعاد التنمية المستدامة التوزيع المتوازن لتمويل البرامج المجتمعية.	٢	٪٤,٤	١	٪٢,٢	٣	٪٦,٧	٢١	٪٤٦,٧	١٨	٪٤٠,٠
اجمالي العبارات	0.85	1.89%	2.71	6.04%	6.57	14.61%	22.85	50.80%	12	26.67%

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي، 2021م.

يتضح من الجدول (11) ما يلي:

- أعلى نسبة موافقة وموافقة بشدة كانت للعبارة السابعة (87) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (7) %، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (6) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (التوسع في ممارسة الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي عبر شبكة الفروع يعزز من أبعاد التنمية المستدامة التوزيع المتوازن لتمويل البرامج المجتمعية.) حيث بلغت نسبتهم (87)%.
- . أقل نسبة موافقة وموافقة بشدة للعبارة الخامسة (73) %، بينما بلغت نسبة

غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (4) %، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (22)% وهذه النتيجة تدل على أن كل أفراد العينة يوافقون على أن (الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي يدعم تعزيز ابعاد التنمية المستدامة من خلال المساهمة في دعم البرمج والمشروعات والخدمات الداعمة لفرص التوظيف الذاتي.) حيث بلغت نسبتهم (73)%.

- . ويتضح من خلال نتائج التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس الفرضية الثالثة (هناك إرتباط ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الإجتماعي) والبالغ عددها (7 عبارات)، وبنسبة موافقة إجمالية لجميع العبارات بلغت(77)%.

4.5 اختبار فروض الدراسة:

لإثبات فروض الدراسة تمّ إتباع الخطوات التالية:

1.4.5 الإحصاء الوصفي لعبارات متغيرات الدراسة.

حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات محور الدراسة ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة (3) حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة اكبر من الوسط الفرضي (3) وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي، وإذا كان الانحراف المعياري للعبارة يقترب من الواحد الصحيح فهذا يدل على تجانس الإجابات بين أفراد العينة.

2.4.5 اختبار (كاى تربيع) لدلالة الفروق لعبارات فروض الدراسة.

لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير الموافقين على عبارات الدراسة وذلك من خلال اختبار الفروق بين الوسط الحسابي للعبارات ومقارنتها

بالوسط الفرضي للدراسة (3).

الفرضية الاولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف علي تعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الاقتصادي.

أولًا: الإحصاء الوصفي لعبارات (الفرضية الاولى):

فيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري للعبارات التي تقيس محور الفرضية الأولى وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم.

الجدول (12) الإحصاء الوصفي لعبارات محور الفرضية الاولى

العبارات			قيمة كاي تربيع	مستوى	درجة الموافقة
1/يساهم الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي في أبعاد التنمية المستدامة من خلال تحسين مؤشرات الاداء الاقتصادي الكلية.	3.93	72.	35.08	000.	**عالية جداً**
2/ الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي يعزز أبعاد التنمية المستدامة من خلال تحسن مؤشرات منح التمويل وتشجيع الادخار للاشخاص الطبيعيين والاعتباريين.	3.84	77.	59.77	000.	**عالية جداً**
3/اهتمام القطاع المصرفي بالإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي من خلال اتاحة مكون الحسابات المصرفية لجميع الافراد والمؤسسات يحقق الاستقرار المالي والاقتصادي وترشيد ادارة الموارد النقدية.	4.29	69.	31.71	000.	**عالية جداً**
4/يؤثر الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال التوظيف الامثل للموارد المالية والمادية والبشرية في القطاعات الانتاجية والخدمية.	4.07	91.	16.95	001.	**عالية جداً**

العبارات			قيمة كاي تربيع	مستوى	درجة الموافقة
5/ الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي يدعم تعزيز ابعاد التنمية المستدامة من خلال المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية تنافسية ابداعية.	3.96	85.	39.77	000.	**عالية جداً**
6/تحقيق الشمول المالي الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي من خلال توسيع منافذ المدفوعات والتحويلات النقدية عبر بدائل وسائط التقنية يدعم التنميةأبعاد المستدامة اقتصاديا.	4.04	90.	31.77	000.	**عالية جداً**
7/التوسع في ممارسة الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي عبر شبكة المراسلين يعزز من أبعاد التنمية المستدامة وجودة مؤشرات النمو الاقتصادى وانشطة التجارة الخارجية.	4.27	69.	32.77	000.	**عالية جداً**
اجمالي العبارات	**4.06**	**48.**	**-**	**-**	**عالية جداً**

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل، 2020م.

يتضح من الجدول (12) ما يلي:

- إن جميع العبارات التي تعبر عن محور (الفرضية الاولى) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات محور فرضية الدراسة الاولى.
- أهم عبارة من عبارات محور (الفرضية الاولى) هي العبارة (اهتمام القطاع المصرفي بالإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي من خلال اتاحة مكون الحسابات المصرفية لجميع الافراد والمؤسسات يحقق الاسقرار المالي والافتصادي وترشيد ادارة الموارد النقدية) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة (4.29) بانحراف معياري (0.69).
- كما يتضح من نتائج التحليل أن أقل عبارة من حيث الموافقة من عبارات محور الفرضية الاولى هي العبارة (الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي يعزز أبعاد التنمية المستدامة من خلال تحسن مؤشرات منح التمويل وتشجيع الادخار للاشخاص الطبيعيين والاعتباريين) حيث بلغ متوسط العبارة (3.84) بانحراف معياري (0.93).

- كما بلغ متوسط جميع العبارات (4.06) بانحراف معياري (0.48) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية جداً على جميع العبارات التي تقيس محور الفرضية الاولى (هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف علي تعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الاقتصادي).

ارتفاع قيمة مربع كاي لجميع العبارات التي تقيس محور الفرضية الأولى وأن القيم الإحتمالية لجميع العبارات تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة على العبارات والمتوسط الفرضي للمقياس (3).

ومما تقدم يستنتج (الباحثان) أن فرضية الدراسة الاولى والتي نصت على أنه: (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف علي تعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الاقتصادي) تم التحقق من صحتها في جميع العبارات التي تقيس الفرضية بنسبة بلغت (82)%.

الفرضية الثانية: هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء البيئي.

أولًا: الإحصاء الوصفي لعبارات (الفرضية الثانية):

فيما يلي جدول (13) يوضح المتوسط والانحراف المعياري للعبارات التي تقيس محور الفرضية الثانية وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم.

الجدول (13) الإحصاء الوصفي لعبارات محور الفرضية الثانية.

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة كاي تربيع	مستوى المعنوية	درجة الموافقة
١/يساهم الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي في أبعاد التنميم المستدامة من خلال المساهمة في تحسين الاداء البيئي	3.93	86.	15.0	٠٠٢.	عالية جداً
٢/الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي يعزز أبعاد التنمية المستدامة من خلال منح التمويل للمشروعات التي تجافظ علي البيئة والحد من تغير المناخ	4.02	78.	23.7	000.	عالية جداً
٣/اهتمام القطاع المصرفي بالإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي من خلال اتاحة ميزانية للمسؤولية البيئية يساعد في المحافظة علي مصادر المياه والتربة والتنوع البيولوجي.	3.93	91.	32.44	000.	عالية جداً
٤/يؤثر الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال التوظيف الامثل للموارد المالية والمادية وتوجيهها للمحافظة علي الثروة الطبيعية	4.00	83.	22.11	001.	عالية جداً
٥/الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي يدعم تعزيز ابعاد التنمية المستدامة من خلال المساهمة في دعم البرمج والمشروعات المجتمعية من اجل بيئة معافاة	4.07	89.	34.66	000.	عالية جداً
٦/تحقيق الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي من خلال توسيع منافذ المدفوعات والتحويلات التنفدية عبر بدائل وسائط التقنية يسهل مساهمة المجتمع في التحسين البيئي المستمر	3.96	77.	25.48	000.	عالية جداً
٧/التوسع في الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي عبر شبكة الفروع يعزز من أبعاد التنمية المستدامة وجودة الاداء البيئي المتوازن.	4.04	82.	14.64	٠٠٢.	عالية جداً
اجمالي العبارات	**3.99**	**57.**	-	–	عالية جداً

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل، 2020م.

يتضح من الجدول (13) ما يلي:

- إن جميع العبارات التي تعبر عن محور (الفرضية الثانية) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات محور فرضية الدراسة الثانية.
- أهم عبارة من عبارات محور (الفرضية الثانية) هي العبارة (الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي يدعم تعزيز ابعاد التنمية المستدامة من خلال المساهمة في دعم البرمج والمشروعات المجتمعية من اجل بيئة معافاة) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة (4.07) بانحراف معياري (0.89).

- كما يتضح من نتائج التحليل أن أقل عبارة من حيث الموافقة من عبارات محور الفرضية الثانية هي العبارة (اهتمام القطاع المصرفي بالإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي من خلال اتاحة ميزانية للمسؤولية البيئية يساعد في المحافظة علي مصادز المياه والتربة والتنوع البيولوجي) حيث بلغ متوسط العبارة (3.93) بانحراف معياري (0.91).
- كما بلغ متوسط جميع العبارات (3.99) بانحراف معياري (0.57) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية جداً على جميع العبارات التي تقيس محور الفرضية الثانية (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء البيئي).
- ارتفاع قيمة مربع كاي لجميع العبارات التي تقيس محور الفرضية الثانية وأن القيم الإحتمالية لجميع العبارات تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات افراد العينة على العبارات والمتوسط الفرضي للمقياس (3).

ومما تقدم يستنتج (الباحثان) أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أنه: (هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء البيئي) تم التحقق من صحتها في جميع العبارات التي تقيس الفرضية بنسبة بلغت (82)%.

ثالثا :الفرضية الثالثة: هناك إرتباط ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الإجتماعي.

أولًا: الإحصاء الوصفي لعبارات (الفرضية الثالثة):

فيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري للعبارات التي تقيس محور الفرضية الثالثة وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم.

الجدول (14) الإحصاء الوصفي لعبارات محور الفرضية الثالثة.

العبارات			قيمة كاي تربيع	مستوى	درجة الموافقة
١/يساهم الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي في أبعاد التنميم المستدامة من خلال المساهمة في تحسين الاداء الاجتماعي.	3.82	91.	47.77	000.	**عالية جداً**
٢/ الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي يعزز أبعاد التنمية المستدامة من خلال منح التمويل للمشروعات التي تعمل علي حل مشكلة البطالة.	3.89	96.	28.22	000.	**عالية جداً**
٣/اهتمام القطاع المصرفي بالإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي من خلال اتاحة ميزانية للمسؤولية الاجتماعية يساعد في المحافظة علي التنمية المحلية والاقليمية.	3.89	93.	33.77	000.	**عالية جداً**
٤/يؤثر الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال التوظيف الامثل للموارد المالية والمادية وتوجيهها للمحافظة علي الرعاية الصحية المجتمعية.	3.93	94.	34.88	001.	**عالية جداً**
٥/ الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي يدعم تعزيز ابعاد التنمية المستدامة من خلال المساهمة في دعم البرمج والمشروعات والخدمات الداعمة لفرص التوظيف الذاتي.	3.93	81.	18.02	000.	**عالية جداً**
٦/تحقيق الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي من خلال توسيع منافذ المدفوعات والتحويلات النقدية عبر بدائل وسائط التقنية يسهل المشاركة في تعظيم قيم التكافل المجتمعي.	3.98	84.	19.97	000.	**عالية جداً**
٧/التوسع في الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي عبر شبكة الفروع يعزز من أبعاد التنمية المستدامة التوزيع المتوازن لتمويل البرامج المجتمعية.	4.16	98.	41.55	000.	**عالية جداً**
اجمالي العبارات	**3.94**	**63.**	**-**	**-**	**عالية جداً**

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل، 2020م.

يتضح من الجدول (14) ما يلي:

- إن جميع العبارات التي تعبر عن محور (الفرضية الثالثة) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات محور فرضية الدراسة الثالثة.
- أهم عبارة من عبارات محور (الفرضية الثالثة) هي العبارة (التوسع في الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي عبر شبكة الفروع يعزز من أبعاد التنمية المستدامة التوزيع المتوازن لتمويل البرامج المجتمعية) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة (4.16) بانحراف معياري (0.98).
- كما يتضح من نتائج التحليل أن أقل عبارة من حيث الموافقة من عبارات محور الفرضية الثانية هي العبارة (يساهم الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي في أبعاد التنميم المستدامة من خلال المساهمة في تحسين الاداء الاجتماعي.) حيث بلغ متوسط العبارة (3.82) بانحراف معياري (0.91).
- كما بلغ متوسط جميع العبارات (4.94) بانحراف معياري (0.63) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية جداً على جميع العبارات التي تقيس محور الفرضية الثالثة (هناك إرتباط بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الإجتماعي).
- ارتفاع قيمة مربع كاي لجميع العبارات التي تقيس محور الفرضية الثالثة وأن القيم الإحتمالية لجميع العبارات تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات افراد العينة على العبارات والمتوسط الفرضي للمقياس (3).

ومما تقدم يستنتج (الباحثان) أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أنه: (هناك

إرتباط ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الإجتماعي) تم التحقق من صحتها في جميع العبارات التي تقيس الفرضية بنسبة بلغت (77)%.

7.الخاتمة

تم خلال هذه الدراسة تحليل اثر الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي في تعزيز في ابعاد التنمية المستدامة . حيث بينت الدور الحيوي الشمول المالي في المصارف واستخداماتها في تعزيز فرص ابعاد التنمية المستدامة في السودان ، فقد حظيت صناعة الخدمات المالية المصرفية في السنوات الأخيرة باهتمام متزايد في سياق سياسات تعزيز الشمول المالي، لما تمثله هذه الخدمات من نافذة مهمة يمكن من خلالها توسيع فرص الوصولالى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، في ضوء ما سبق، ولتعزيز دور الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة ، لا بد من الاهتمام بتطوير المصارف بما يعزز من الاستقرار المالي، من خلال اجتذاب فئات كبيرة من المجتمع للتعامل مع القطاع المالي الرسمي، وعليه توصلت الدراسة الي مايلي :

1.7النتائج

- حقق الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بالمصارف السودانية تعزيز ابعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الاداء الاقتصادي وفقا لتحسين مؤشرات منح التمويل وتشجيع الادخار واتاحة مكون الحسابات المصرفية لجميع الافراد والمؤسسات.
- دعم الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي السوداني ابعاد التنمية المستدامة من خلال التوظيف الامثل للموارد المتاحة بالقطاعات الانتاجية والخدمية من المنظور التنافسي والريادي علي مسنوي الانشطة الداخلية والتجارة الخارجية.
- ساهم الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بالمصارف السودانية في تعزيز ابعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الاداء البيئي علي اساس

اولوية تمويل المشروعات التي علي البيئة ومصادر المياه والتربة والتنوع البيولوجي.

- حقق الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بالمصارف السودانية أبعاد التنمية المستدامة من خلال تيسير تمويل ودعم البرامج والمشروعات المجتمعية من أجل بيئة معافاة وتعزيز التحول الايجابي لمشاركات المجتمع نحو التحسين البيئي المستمر.
- الشمول المالي الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي السوداني ساهم في ابعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الاداء الاجتماعي كناتج لتخيصيص التويل للمشروعات التي تساهم في حل مشكلة البطالة علي المسوي الولائي والمحلي.
- دعم الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بالبنوك السودانية أبعاد التنمية المستدامة من خلال التوظيف الموجه للموارد لتمويل مشروعات الرعاية الصحية والمجتمعية والمشروعات الداعمة لفرص التوظيف الذاتي من منطلق الاعمال والانشطة الريادية.
- ساهم الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة القائمة علي المسؤولية الاجتماعية من خلال تسهيل التحويلات النقدية عبر المنافذ الالكترونية لتعظيم قيم التكافل المجتمعي .

2.7 التوصيات:

- تبني استراتيجية علي مستوي مؤسسات القطاع المصرفي للمساهمة في معالجة قصور الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي.
- تعزيز الدور الرقابي للبنك المركزي للالتزام بالمعايير المنظمة اقليميا وعالميا لمؤشرات الشمول المالي لتحقيق ابعاد التنمية المستدامة.
- اقرار المحفزات التي تشجيع المصارف علي تقديم عروض لفتح حساب برسوم مخفضة أو زهيدة لأتاحه الفرصة للحصول على الخدمات المالية و المصرفية المختلفة لتحقيق أهداف الشمول المالي .

- اعتماد قواعد تنظيمية لتوجيه المؤسسات المالية بضرورة تعميم الخدمات المصرفية بالإضافة إلى تيسير شروط تمويل القطاعات ذات الأولوية ، في تمويل المشروعات الصغيرة بشروط وضمانات ميسرة .
- الاهتمام بالبرامج الداعمة لتثقيف المواطن للتعامل المالي عبر نوفذ المصارف وترفع وعي الجمهور بشروط ومطلوبات الخدمات المالية والتمويل المصرفي للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالقدر الذي يدعم أبعاد التنمية المستدامة.
- اجراء مسح ميداني شامل بصورة دورية لقياس وتقييم مؤشرات الشمول المالي الداعم لابعاد التنمية المستدامة والتعرف علي المعوقات التي تقعد بالاستراتيجية الشمول المالي.
- اعتماد مؤشرات كمية ملزمة للشمول المالي المعزز لأبعاد التنمية المستدامة من المنظور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والافصاح عنها ضمن تقرير الاداء السنوي للمصارف.

8. المصادر والمراجع

1.8 المراجع باللغة العربية

1.1.8 المجلات العلمية

أحمد محمود محمد النقيرة،أحمد محمد عبد الحى نور الدين. (2019). دور الشمـــول المالـــى فى تعزيـــز مستوى ثقـــة العمـــلاء فى الخدمات المصرفية : دراســـة تطبيـقيـة علـى العمـلاء بمنطقـــة وســـط الدلتـــا. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.

اخرون ، عبد الرزاق قاسم الشحاده. (2014). تحديات مهنة المحاسبة في ظل متطلبات التنمية المستدامة. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.

جلال الدين بن رجب. (2018). احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي.

سلمان حسين عبد الله، سكنه سوادي وادي. (2018). مؤشرات محاسبة الاستدامة وعلاقتها بخلق قيمة للشركة - دراسة تحليلية في بعض الوحدات الاقتصادية العربية. مجلة العلوم الافتصادية والادارية، 109(24).

سميرة لغويل،نوال زمالي. (2016). المسؤولية الاجتماعية: المفهوم ، الأبعاد، المعايير. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية(27).

عبد الرزاق الشحادة ، واخرون. (2020). مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي. مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، 4(2).

محمد ابراهيم علي. (2015). دور اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، 81(21).

واخرون, عبد الرزاق الشحادة ،;. (2020). مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي. مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، 4(2).

2.1.8 المواقع

اتحاد المصارف العربية. (2017). اتحاد المصارف العربية . تم الاسترداد من http://www.uabonline.org/en/maga-

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
المركز الرئيسي IUM
المركز الرئيسي

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

mag@ium.edu.so